

١ تكامل الذكر والأنثى في الحياة

تكامل الذكر والأنثى في الحياة

(ح ٢)

القسم الأول: هوية الذكر والأنثى وفق الهدي الفطري والعلم والدين

(الجزء الأول)

الفهرست

- ١ تكامل الذكر والأنثى في الحياة
- ١ القسم الأول هوية الذكر والأنثى وفق الهدي الفطري والعلم والدين
- ٦ تمهيد
- أهمية التعقل والإدراك السليم لا سيما في المسائل الخطيرة ٦
- تبعية الهوية الجنسية للخصائص الجسدية بحسب الهدي الفطري والتاريخ الإنساني ٧
- الاتجاه الحادث من فصل الهوية الجنسية عن الخصائص الجسدية ٨
- الخطأ الفاحش في الاتجاه الحديث ١١
- مقاييس خمسة عامة للفرز بين الحالات السليمة وغيرها ١٣
- بيان إجمالي لقضاء المقاييس الخمسة العامة بابتناء الهوية الجنسية على الخصائص الجسدية ١٦
- عقد أبحاث سبعة في الموضوع ٢٢
- البحث الأول: تطابق الهوية الجنسية والجسدية وفق الهدي الفطري الإدراكي السليم ٢٣
- بيان أنه لا معنى للاعتقاد بذكورة وأنوثة تتحققان بالاعتقاد نفسه دون أي واقع وراء الاعتقاد ٢٣

٣.....تكامُل الذكُر والأُنثى في الحياة

• بيان أنَّه لا معنى مفهوم للذكورة والأُنوثة بغضَّ النظر عن الخصائص

الجسدية ٢٤

• وجوه ومحاولات لإيجاد معنى للذكورة والأُنوثة من دون خصائص جسدية

ومناقشتها ٢٧

• التأكيد على ضرورة تحري الإنسان للواقعية دون الوهم من المنظور

العقلاني ٣٢

• ضرورة التفريق بين الذكورة والأُنوثة وبين الميول والسلوكيات الذكرية

والأُنثوية ٣٣

• الآثار السلبية للصورة الخاطئة عن الذات ٣٥

• تبرير اقتفاء المتحول الجنسي لسلوكيات الجنس الآخر بغضَّ النظر عن

انطباعه عن جنسه ومناقشة ذلك ٣٦

• وقوع الاتجاه الحديث في قبول الانطباع المغاير للجسد في إثر ضعف التفكير

الفلسفي والتحليلي ٣٧

• التأكيد على كون الانطباع المغاير عن الجنس للجسد أشبه بالخرافات

وحالات انفصام الشخصية ٣٩

البحث الثاني والثالث: تطابق الهوية الجنسية والجسدية وفق الهديين الفطريين

الجسدي والنفسي ٤٠

• توضيح عام لمساعدة الهديين الجسدي والنفسي في فرز الحالات المستقيمة

والمرضية ٤٠

- ٤.....تكامل الذكر والأنثى في الحياة
- وجوه العلاقة بين الخصائص الجسدية والنفسية في الإنسان ٤١
 - دلالة الهدي الجسدي النفسي على أنّ الهوية الجنسية تطابق الخصائص من وجوه متعددة: ٤٤
- ١- وضوح سلامة الجسد في حالات الانطباع المغاير عن الجنس فيكون الخلل في الانطباع..... ٤٥
- ٢- دلالة الخصائص الجينية والجسدية على الانطباع الموافق للجسد... ٤٦
- ٣- دلالة التأمل في كيفية نشأة انطباع الإنسان عن جنسه..... ٤٨
- ٤- حاجة الإنسان إلى تعيين الهوية الجنسية الاجتماعية منذ الولادة... ٥١
- ٥- دلالة وجوه تكامل الذكر والأنثى من خلال قاعدة غائية خصائص الكائنات الحية..... ٥٤
- ٦- دلالة شعور أفراد كل من الجنسين بعدم انتماء صاحب الانطباع المخالف عن جسده إلى الجنس الذي يفترضه لنفسه..... ٥٧
- ٧- تحقق المشاعر الفطرية العامة تجاه الجنس المخالف على أساس الخصائص الجسدية..... ٦٣
- ٨- علائم نفسية على الاضطراب النفسي لصاحب الانطباع المغاير عن الجنس للخصائص الجسدية..... ٦٦
- ٩- دلالة التناظر الأحيائي مع سائر الكائنات الحية المماثلة..... ٦٨
- البحث الرابع: في تطابق الهوية الجنسية مع الجسد وفق الهدي الفطري الأخلاقي للإنسان..... ٧٣

- ٥.....تكامل الذكر والأنثى في الحياة
- توضيح عام حول الهدي القانوني والأخلاقي للإنسان..... ٧٣
 - اشتغال الضمير الأخلاقي على مبدأ العفاف المحدد للسلوكيات الغريزية..... ٧٥
 - توضيح عام لمساعدة الهدي القانوني الأخلاقي على فرز الحالات المستقيمة عن المرضية..... ٧٧
 - دلالة الهدي الأخلاقي على تطابق الهوية الجنسية مع الخصائص الجسدية..... ٨٢
 - لا تصح ممارسة لسلوك الجنس المغاير أخلاقياً إذا لم تتقبل ذات الانطباع المغاير..... ٨٩
 - ضرورة التمييز الاجتماعي بين الذكر والأنثى بحسب الفطرة المعترف بها..... ٩٠
 - إنّ الخصائص النفسية والسلوكية على أقسام من حيث مناشئها وليست كلها أعراف اجتماعية محضة..... ٩٥
 - ضرورة رعاية الأعراف والتقاليد المايزة بين الجنسين وإن كانت أموراً لا تقتضيها الفطرة لذاتها..... ٨٩

تمهيد:

١- أهمية التعقل والإدراك السليم لاسيما في المسائل الخطيرة

لقد جهّز الله سبحانه الإنسان بالعقل والإدراك السليم وأودع فيه قواعد الإدراك الراشد التي هي رأس مال المعرفة الإنسانية، فأتاح بذلك له إدراك الأمور على واقعها بين أمور مشهودة لا تحتاج إلى مزيد نظر وتخصّص، وأخرى نظرية لا بدّ أن يُستدلّ عليها بآثارها كي يتأتّى له إدراك الواقع بشأنها.

وتتأكد ضرورة التعقل والإدراك السليم في المسائل المهمة والخطيرة والبنوية من جهة تأثيرها الكبير على حياة الفرد والمجتمع الإنساني، ولا يجوز التسرع فيها قبل استكمال البحث والتحري، ولذلك نجد الاهتمام البالغ من العلماء بالأخطار النووية وذلك من جهة خطورتها وسعة مضاعفاتها حتى إنهم يعدّون في ذلك بالاحتمالات الضئيلة ويتحفظون للوقاية منها، فكلما كان الموضوع أكثر أهمية كان المفروض مزيد الثبوت والتحري فيه، والأخذ بالاحتياط باختيار الحالة الآمنة قبل ذلك.

وقد حثّ الدين الإنسان - من خلال نصه الأساس وهو القرآن الكريم الذي هو رسالة الله سبحانه إلى الإنسان - دوماً على التعقل والتفكر والتبصّر والتعلّم ونهى عن اتّباع الأهواء والرغبات والأمانى الخادعة في شأن إدراك الحقائق حتى تكررت مفردة العقل والعلم وأخواتها لمئات المرات في القرآن الكريم كما قال سبحانه:

﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾^(١) ﴿لَقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾^(٢) ﴿فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾^(٣) ﴿إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ﴾^(٤) وغير ذلك.

وموضوع تبعية الهوية الجنسية للإنسان - ونعني بها الذكورة والأنوثة - للخصائص الجسدية أو فصلها عنها هو موضوع بنيوي وخطير للغاية في حياة الفرد والمجتمع الإنساني، لأنّ حياة الإنسان مبنية على هذه الثنائية والانقسام البشري إلى ذكر وأنثى، ودورهما المتكامل في بناء الإنسان والأسرة والمجتمع وإبقاء النوع والتنوع الإنساني.

تبعية الهوية الجنسية للخصائص الجسدية بحسب الهدى الفطري والتاريخ
الإنساني

لقد جرى الإنسان منذ فجر التاريخ حتّى العصر الحاضر على مبدأين أساسيين ومهمين للغاية يتعلقان بذلك:

١- مبدأ إنساني فردي وهو تحديد الهوية الجنسية للإنسان إلى ذكر وأنثى وفق خصائصه الجسدية التي يمتاز فيها الذكر والأنثى، فيكون الذكر وفق الإدراك السليم من كانت له الخصائص الجسدية المعيّنة، والأنثى من كانت لها الخصائص الجسدية الأخرى المختلفة عن خصائص الرجل.

(١) سورة البقرة: آية ٤٤، وغيرها.

(٢) سورة البقرة: آية ١٦٤.

(٣) سورة البقرة: آية ١٧١.

(٤) سورة آل عمران: آية ١١٨.

فالذكورة والأُنوثة وفق الإدراك السليم خصائص جسدية مختلفة تقترن بخصائص نفسية وممارسات سلوكية متنوّعة فارقة من قبيل انجذاب كلٍّ من الجنسين إلى الآخر ويتكامل من خلالها الذكُر والأُنثى جسداً ونفساً واستعداداً للإنجاب على تفصيلٍ سبق.

نعم، هناك حالات شاذة كأن يُتراءى للشخص من نفسه رغم اتصافه بالخصائص الجسدية الكاملة لأحد الجنسين بأنه من الجنس الآخر، ولكن اعتُبرت هذه الحالة في التلقي العقلائي العام من قبيل التخيلات والأوهام للشخص من جهة ميوله غير المستقيمة إلى أن يكون من الجنس الآخر فيتراءى له أنّه حقيقة كذلك.

٢- مبدأ فطري اجتماعي وهو ضرورة وجود معالم شاخصّة وفارقة في المظهر الاجتماعي للذكُر والأُنثى حتى يعلم الناظر إلى كل شخص أنه ذكُر أم أنثى - بعد أن كانت الخصائص الجسدية مستورة بالملابس - فكان الامتياز بالأزياء الخاصة الفارقة بين الجنسين.

فهذان أمران كانت تدور عليهما رحي الحياة الإنسانية منذ بدايتها.

الاتجاه الحادث من فصل الهوية الجنسية عن الخصائص الجسدية

إلا أنّه قد وقعت مشاكسة غريبة لهذين المبدأين أخيراً باسم العلم والبحث العلمي، وطرحت نظرية تضمنت أنّ الحالة الجسدية لا تمثل إلاّ بعداً عضوياً محضاً، فهي تمثل ذكورة وأنوثة جسدية فحسب، ولا تمثل الهوية الجنسية النفسية للإنسان بتاتاً، وإنّما تكون الهوية الجنسية للإنسان تابعة لانطباعه عن نفسه، فإذا كان الشخص ذكراً من حيث الخصائص الجسدية الكاملة وكان انطباعه عن نفسه أنّه أنثى فإنّ

هويته الجنسيّة تكون أنثى، وإذا كان أنثى من حيث الجسد وكان انطباعه عن نفسه أنه ذكر فإنّ هويته الجنسيّة تكون أنثى، وإذا كان انطباعه عن نفسه أنه كائن مزدوج الجنس فهو ذكر وأنثى، فإنّ تلك تكون هي هويته الجنسيّة، كما أنه إذا كان انطباعه عن نفسه أنه محايد جنسياً فهو ليس ذكراً ولا أنثى، بل هو جنس ثالث، فتلك تكون هويته الجنسيّة.

وقيل - بناء على هذا الرأى -: إنّ الإنسان لا يولد بالفطرة ذكراً ولا أنثى^(١) لمجرد خصائصه الجسدية البيولوجية، وإنما يكتسب هوية الذكورة والأنوثة من خلال البيئة والتربية والعوامل الاجتماعية والرغبات الشخصية، ومن الممكن تربية من هو جسداً ذكراً على أن يكون له شخصية أنثوية، كما يمكن أن يُربى من هو أنثى جسداً على أن تكون لها شخصية ذكورية، ولا أهمية للخصائص الجسدية في الهوية الجنسيّة الداخلية حسب مزاعم أصحاب هذا الرأى وفق مقتضيات علم النفس الحديث. وقد اشتملت هذه النظرية على مبدأين مترابطين معاكسين للمبدأين المتقدمين في الاتجاه الفطري العام:

١. مبدأ فردي وهو تبعية الهوية الجنسيّة للإنسان لانطباعه عن جنسه وإن كان ذلك على خلاف جسده، كأن يرى الذكّر جسدياً نفسه أنثى فتكون هويته الأنوثة، وترى الأنثى جسدياً نفسها ذكراً فتكون هويتها الذكورة.

(١) وهناك من يعبر في هذا السياق بدلاً عن الذكورة والأنوثة بالرجل والمرأة على أساس أنّ الذكورة والأنوثة تعنيان الجانب الجسدي والرجل والمرأة يعنيان الجانب الجنسي الاجتماعي.

٢. مبدأ اجتماعي وهو القبول بأن يتظاهر كل من الجنسين وفق انطباعه عن جنسه بمظهر الجنس الآخر، فبتزيب الذكر الذي يفترض نفسه أنثى بزيب الأنثى وتزيب الأنثى التي تفترض نفسها ذكراً بزيب الذكر، مما يؤدي إلى عدم إمكان الفرز بين الجنسين - جسدياً - من خلال مظاهرها عموماً.

ولمزيد إيضاح هذا الرأي ينبغي الالتفات إلى عدّة أمور:

١- إنّ الهوية الجنسية وفق هذا الافتراض حسب التقرير السائد أخيراً هي أمر اختياري وليس قهرياً، فهناك دواعٍ نفسية شخصية واجتماعية تؤثر في قرار الإنسان أن يكون ذكراً أو أنثى كما هو الحال في سائر أفعال الإنسان التي لا تخلو عن دواعٍ تدعوه إليها، لكنّه حرّ في قراره أن يكون ذكراً أو أنثى.

٢- إنّ الهوية الجنسية في تصوّر هؤلاء أو فريق منهم كما لا ترتبط بالخصائص الجسدية فإنّها لن ترتبط بالضرورة باتجاه الميل الغريزي ولا السلوكيات الغريزية بل بالأدوار والمظاهر الاجتماعية، فمن الجائز بل من الواقع خارجاً مثلاً أن يكون الشخص أنثى بحسب الجسد، وهو يميل غريزياً كالإناث إلى الذكور لكنه يقول عن نفسه إنّّه ذكر ويلبس أزياء الرجال، وكذلك يجوز أن يكون ذكراً بحسب الجسد وهو يميل غريزياً إلى الإناث لكنه يقول عن نفسه إنّّه أنثى ويلبس ويتزيّن كما تفعل النساء.

٣- إنّ الهوية الجنسية المفترضة على خلاف الوضع الجسدي ليست مشروطة بسعي الشخص إلى إزالة الخصائص الجسدية لجنسه الجسدي بالجراحة وإيجاد مظاهر صورية للجنس الذي يهواه بمعونة تزريق الهرمونات الملائمة والعمليات التجميلية، بل يمكن أن يبقى الشخص وضعه الجسدي على ما كان حذراً من أضرار

هذه العمليات أو خشية أن يعود عن بنائه على التحول عن جنسه الجسدي، أو لغير ذلك.

٤- الهوية الجنسية للإنسان وفق هذا الافتراض ليست ثابتة بالضرورة، بل يجوز أن تكون متغيرة كما نلاحظ أنّ بعض الإناث يغيّرن هويتهنّ الجنسية في عمر متأخر مثل بلوغ سنّ اليأس فيخترن أن يكنّ ذكوراً، وقد يغيّر بعض الذكور هويته الجنسية كذلك بعد أن اختار الذكورة لمدة غير قصيرة وفقاً للخصائص الجسدية الذكورية. وليس هناك تحديد زمني لتغيير الهوية الجنسية، فمن الجائز تغييرها كلّ فترة حتّى وإن كانت قصيرة، فذلك أمر اختياري للإنسان.

والحجة الأساس لهذا الاتجاه هو ما يلحظ في عالم الخارج في فئة ضئيلة من الذكور والإناث من اختلاف انطباعهم عن جنسهم عمّا يتمثل في خصائصهم الجسدية - رغم اتصافهم بجميع الخصائص الجسدية التشريحية والخلوية والوظيفية للذكر والأنثى، فيرى الذكر جسدياً أنه أنثى وترى الأنثى جسدياً أنها ذكر، فدّل ذلك على أنّ الهوية الجنسية التي يوصف بها الشخص لا تتبع الحالة الجسدية بالضرورة وإن كانت موافقة لها في الغالب، بل هي تابعة لانطباع الإنسان عن نفسه، وليس هناك من موجب لاعتبار انطباع الإنسان عن نفسه حالة غير مستقيمة بأن تكون حالة مرضية أو شبهها، بل هي مما تحتمله طبيعة الإنسان في تقديره لذاته وتعريفه عنها.

الخطأ الفاحش في الاتجاه الحديث

ولكن الصحيح أنّ هذا الاتجاه خطأ فاحش للغاية، فإنّ الانطباع السليم والمستقيم عن الهوية الجنسية هو ما وافق الخصائص الجسدية، والانطباع المغاير حالة واهمة وغير مستقيمة وفق جميع المقاييس الوجدانية والعقلانية والعلمية لفرز الحالات المستقيمة والسليمة عن الحالات المرضية وشبهها.

وينطوي ابتناء الهوية الجنسية على الخصائص الجسدية كما هو الهدي الفطري للإنسان حقاً على مزايا كثيرة جداً للإنسان وللمجتمع الإنساني.

وقد يصعب يحيط الإنسان بمزايا الوضع الطبيعي الذي يعيش فيه ويعرف قدره بما يليق به ما لم يفقد ذلك، كما نجد أنّ الإنسان كان يستمتع ولا يزال ذلك إلى حد كبير بمزايا البيئة النقية على الأرض وما حولها إلا أنه لا يقدر هذه المزايا، حتى إذا انتقضت مكونات هذه البيئة وزاد الاحتباس الحراري وازدادت حرارة الأرض واحترقت الغابات العظيمة وزادت السيول من جهة والجفاف من جهة، واختل التوازن السكاني على وجه الأرض، فإنه سوف يكتشف مزايا هذه البيئة، وهكذا الحال في الصحة الجسدية للإنسان فإنه إنما يتبين أهميتها عند طرو الأمراض، فيدل على أنّ النظم الجسدي الطبيعي يستبطن مئات المزايا الصحية وعناصر السلامة.

وإنني أؤكد حقاً أنّ تبعية الهوية الجنسية للخصائص الجسدية كذلك، فهو نظم طبيعي يتضمن على عدد كبير من المزايا للإنسان ووجوده وديمومته وصحته وقيمه وصلاحه، وإنني كلما تأمل هذا النظم الرائع والمذهل بل العظيم بما ينطوي عليه من الأبعاد والخصائص المتسقة إدراكياً وجسدياً ونفسياً وأخلاقياً وحكماً فإنني أجد مدى الروعة فيه وأشعر بهول افتقاد البشرية إياه في يوم من الأيام، وإذا سعت

البشرية إلى تغيير هذا النظم حتى ساد النظم المصطنع فإنه سوف يتبين حينئذٍ مئات المزايا التي كانت في هذا النظم في الأبعاد المختلفة والتي فقدتها وقد ظهرت طلائع تلك المزايا وعوارض النظم المصطنع بعض الشيء بانتشار الاتجاه الحديث الذي ينقض هذا النظم، ولكن ذاك أول الغيث وبداية اللقاح ريثما يستبين أثر هذا الوضع، ولا يسهل حينئذٍ استعادة الوضع من قبل ولا جدوى عند ذاك في عصّ الأصابع من الندم، وسوف تهلك البشرية جمعاء إن تبعت بعضها بعضاً، وإن سعى بعضها إلى الحفاظ على النظم الطبيعي سلمت مما يعبث بها، ولكن يصعب ذلك في عالم اليوم الذي أصبح بمثابة قرية صغيرة، إلا مع اهتمام المجتمعات الأخرى باستقلالها ثقافياً عن المجتمعات الغربية التي ابتليت بهذا الأمر الخطير.

مقاييس خمسة عامة للفرز بين الحالات السليمة وغيرها

إنّ هناك مقاييس عامة وجدانية عقلائية وعلمية لفرز الحالات السليمة عن غيرها في الإنسان، حيث إنّ بجانب الحالات المتعارفة في الإنسان في الجانب الإدراكي والجسدي والنفسي والأخلاقي والحكّمي دوماً حالات غير متعارفة بدرجات متفاوتة تدعو الحاجة المجتمع البشري إلى تحديد صنفها، فهل هي حالات سليمة ومستقيمة أم هي حالات منحرفة ومرضية أو شبه مرضية.

وهذه المقاييس ترجع جميعاً إلى الاعتبار بما فُطر عليه الإنسان في الأبعاد المتعددة لوجوده وهي البعد الإدراكي والجسدي والنفسي والأخلاقي والحكّمي، فالخروج عن مقتضى الفطرة في بعض هذه الأبعاد الخمسة يكون حالة غير مستقيمة.

ولنصف هذه المقاييس الخمسة على نحو الإجمال لكي نتأملها ونلاحظ مقتضاها في شأن المبنى السليم للهوية الجنسية.

الأول: السلامة الإدراكية، فالإدراكات السليمة عن الذات وعن الآخرين وسائر الأشياء هي حالة مستقيمة وأما الإدراكات الخاطئة^(١) فهي حالة غير مستقيمة، بل إذا كانت مستقرة فإنها تُعدّ حالة نفسية مرضية أو شبه مرضية مثل من يعتقد عن نفسه أنه قد حلّ فيه الله تعالى عن ذلك أو بعض رسله أو بعض أنبيائه أو الصالحين من عباده، أو من يعتقد بحلول الجن فيه، أو من يعتقد أنه قد أصبح بقرة مثلاً أو غير ذلك.

ومن السلامة الإدراكية سلامة الذاكرة وفرز في المعلومات وحصول الاعتقاد أو الشك من أسباب ملائمة، وسلامة الإحساس، ولذا يُعدّ فقدان الذاكرة والخبط الشديد الكثير بين المعلومات والوسواس القهري والهلاوس السمعية والبصرية المتكررة جداً ونحو ذلك مما يوجب خللاً في النشاطات الاعتيادية للإنسان، من جملة الحالات المرضية.

الثاني: السلامة الجسدية، بأن يكون جسد الإنسان واجداً لما يلحظ في عامة أفراده دون زيادة أو نقيصة أو اختلاف على وجه غير ملائم، ولذلك فإنّ الحالات

(١) ولا يشمل المراد بالإدراكات الخاطئة هنا ما يتفق للإنسان أحياناً من الأخطاء الفكرية، ولا موارد الخطأ في الإحساس مثل رؤية القلم منكسراً في الماء، ولا موارد ترجمة الذهن أشياء إلى أخرى مثل ترجمة الذبذبات إلى الأصوات وانعكاس الضوء إلى الألوان والتفاعل الخاص إلى الروائح والأطعمة، فذلك كله لا يخرج المرء عن الاستقامة.

الشاذة غير الملائمة في البعد الجسدي تعد عند العقلاء وأهل العلم في علوم الأحياء والطب حالات غير مستقيمة، مثل زيادة إصبع أو فقدانه أو قصره جداً أو طوله جداً أو نحو ذلك.

الثالث: السلامة النفسية والسلوكية، فالحالات الشاذة غير الملائمة في البعد النفسي والسلوكي هي حالات غير مستقيمة مثل الخوف النفسي غير المبرر، أو إدمان بعض السلوكيات التي لا معنى لها.

ومن هذا الباب الحالات النفسية غير الملائمة مع الوضع الجسدي الملائم، مثل الميل الغريزي الغالب إلى الأطفال أو الحيوانات ونحو ذلك، فإن ذلك حالة منحرفة ومرضية، لأن الإنسان خلق بحسب جسده للتعامل الغريزي مع بني جنسه البالغين.

الرابع: السلامة الأخلاقية، والمراد بذلك ليس هو أن يكون سلوكه موافقاً للقيم الأخلاقية الإنسانية العامة، بل المراد أن يختفي لديه بعض المبادئ الأخلاقية مطلقاً أو في حالة نوعية، كما في الأناية المفرطة المعبر عنها بحالة النرجسية، أو القساوة المفرطة من غير سبب ملائم، وقد يعدّ من هذا القبيل ما يلاحظ لدى العصابات الإجرامية من التعدي على النفوس والأعراض من غير شعور بأية حزاة، بل مع الاستمتاع بذلك.

الخامس: السلامة الحكّمية، ونعني بها الميل المعقول إلى السلوك الحكيم وشعوره بالحكمة في السلوكيات المعقولة وفق النسق العقلاني العام، ومعنى الحكمة هي الموافقة مع الصلاح، فالسلوك الحكيم هو السلوك الذي يكون ذا معنى

ملائم ولا يكون مضرًا بالإنسان، ولذلك يدرج العديد من الحالات المرضية مثل حالة الرغبة الغالبة على الانتحار، وحالات الرغبة في إيذاء الذات والاستمتاع به أو في إيذاء الآخرين للإنسان كما في النزعة (المازوخية)، وحالات الرغبة في إيذاء الغير والاستمتاع به كما في النزعة (السادية)، وكذلك الإدمان على الأشياء بحيث يؤدي إلى اختلال النشاطات الاعتيادية للإنسان وكذلك الحالات المزممة من الكآبة والقلق وأخواتها مما يؤدي إلى تعطيل نشاط الإنسان، فهذه الحالات خروج عن الاعتدال النفسي والحكّمي جميعاً.

فهذه خمسة مقاييس وجدانية وعقلانية وعلمية معروفة في فرز الحالات الصحية والسليمة عن الحالات المرضية وشبهها.

وهذه المقاييس تعد في المستويات الأكثر وضوحاً وجدانية ظاهرة يكفي فيها الخبرة العامة بلا حاجة إلى أبحاث تخصصية نظرية، وقد يكون في بعض المستويات الأخرى المتشابهة منوطاً بقضاء الخبرة الخاصة من خلال الممارسة أو الدراسات العلمية.

وبذلك يُعلم أنّ من الغلط إلغاء التشخيص العقلاني العام في المستويات الأكثر وضوحاً والتي تندرج ضمن المدركات الإنسانية الراشدة أو التي يكفي فيها الخبرات العامة على أساس كون الموضوع تخصيصاً لا يحق لغير أهل الاختصاص إبداء النظر فيه بتاتاً.

بيان إجمالي لقضاء المقاييس الخمسة العامة بابتناء الهوية الجنسية على الخصائص

وإذا تأملنا هذه المقاييس وجداناً أنها جميعاً تقضي بأن الحالة المستقيمة في الإنسان هي شعوره بجنسه وفق ما يتمثل في جسده، وأن الانطباع المغاير عن الذات هو أمر خارج عن الاستقامة، بل هو عارض مرضي يوجب لصوق هذا الوهم بذهن الإنسان من دون أن يستطيع دفعه عن نفسه.

١- أما مقياس سلامة الإدراك فلأن انطباع المرء عن جنسه على خلاف جسده يجعل (الأنوثة والذكورة) كلمتين فارغتين عن أي معنى مفهوم بتاتا، فليس هناك أي معنى لقول الإنسان الذكر جسدياً إنه يجد نفسه أنثى ويجد أن جسده الذكري جاء على وجه الخطأ، إذ ليس هناك معنى للأنوثة التي يشير إليها، فهو تماماً كالذي يقول إنه يجد نفسه أباً لفلان من غير أن يكون قد أولده أو ابناً له من غير أن يكون قد تولد منه، وهل للأبوّة والبنوّة معنى غير الانتماء الجسدي إلى آخر^(١).

٢- وأما مقياس سلامة الجسد: فلأن الحالة الجسدية للذكر والأنثى التي تشتمل على الخصائص الجسمية العضوية والخلوية والهرمونية والوظيفية الكاملة هي حالة جسدية سليمة بالبداهة فهي ليست حالة مشوّهة بتاتا، ومن المعلوم أن الخصائص التشريحية والوظيفية لهذه الأعضاء والجوارح تقتضي انطباعاً ملائماً لها، إذ صاحب الانطباع المغاير عن نفسه يكره هذه الخصائص ويسعى إلى قطعها وتعطيل وظيفتها ما تيسر له ذلك وهو سعي إلى الإخلال بالسلامة الجسدية طبعاً، فلا يكون هذا

(١) نعم، قد ينزل غير الابن منزلة الابن وهو ما يعبر عنه بالتبني، إلا أن ذلك على وجه التخييل والتنزيل، وليس ذلك مقصوداً، وإنما الذي فرضناه أن يقول الإنسان إنه يجد نفسه أباً أو ابناً لآخر - من غير انتماء جسدي - على وجه الانتماء الحقيقي دون التنزيلي.

الانطباع الملحّ الداعي إلى إلغاء هذه الأعضاء والوظائف انطباعاً مستقيماً طبعاً وفق الفهم الوجداني والعقلاني ومعطيات العلوم ذات العلاقة كالأحياء والتشريح وعلم وظائف الأعضاء، ولا معنى للقول بأنّ الحالة الجسدية لصاحب هذا الانطباع خاطئة في ضوء انطباعه عن نفسه، بل المفروض أن يقال إنّ الانطباع المذكور خاطئ لأنّه غير ملائم مع الجسد، فإنّ مقياس سلامة الجسد مقياس عيني، وأما النفس فتردها عوارض كثيرة، ولا موجب للبناء على سلامة ما يراودها إذا كان مخالفاً لبعده جسدي عيني.

٣- وأما مقياس السلامة النفسية والسلوكية: فلما ذكرناه في مقياس السلامة الجسدية الآن من أنّ المفروض وفق الإدراك العقلاني العام ومعطيات علوم الأحياء والتشريح ووظائف الأعضاء والنفس هو ملاءمة الجوانب الجسدية والنفسية لأنّ الجسد والنفس كلّ لا يتجزأ، فأبى تناقض متجذّر يمثل اضطراباً وخلاً لا محالة، وعليه فإنّ من يرى جنسه مغايراً لجسده فإنّه لا بد أن يكون هناك خلل خلقي في جسده أو نحو من الاضطراب النفسي، ومن المعلوم أنّ البعد الجسدي الكامل من حيث الأعضاء ووظائفها هو بعد عيني مشهود، يسير منذ نشأته في مسار محدد ظاهر، فلا محل لافتراض الخلل فيه، وإنّما الملائم اعتبار الخلل بالبعد النفسي أسوة بعشرات الحالات المماثلة من الخلل النفسي في الانطباع عن الذات وسائر أنواع الخلل النفسي الجنسي أو العام.

٤- وأما مقياس سلامة الأخلاق: فلا تُتأّ نجد من خلال الوجدان العقلاني العام أنّ من اللائق بالإنسان أخلاقياً أن يعفّ عن السلوكيات الغريزية الخاصة للجنس

الأخر، إذ التأسيس الفطري العام في النفس الإنسانية^(١) العفاف عن أيّ سلوك غريزي والاستحياء منه عدا ما أودع في فطرته الجسدية والنفسية من التكامل مع الجنس المغاير، وعليه فإنّ السلوك المماثل لسلوك الجنس المغاير - الذي يدعو إليه الانطبـاع المغاير عن الجسد - سلوك خاطئ من المنظور الأخلاقي ومشمول بأصل العفاف والحياء العام، وهذا أمر يذعن به كثير ممن يقبل الانطبـاع المغاير عن الذات في غير مورد هذا الانطبـاع، بمعنى أنّ السلوك الغريزي للجنس المغاير أمر غير لائق في حال كان انطبـاع الإنسان عن نفسه موافقاً لجسده، بل هو نوع من الميوعة الأخلاقية، وليس في الانطبـاع النفسي الخاطئ عن الذات ما يجعل هذا السلوك أخلاقياً ومقبولاً حتى لو فرض كون صاحبه معذوراً لانبعاثه إليه بنحو لا اختياري، فإنّ كثيراً من السلوكيات تستقبح لدى العقلاء وإن وقع فيها الشخص لانفعالٍ سالب للاختيار، على أنّ الانطبـاع النفسي لن يستتبع السلوك الملائم له على وجه غير اختياري نوعاً.

٥- وأما مقياس الحكمة والصلاح الخاص والعام فهو أيضاً يقتضي تقبّل الإنسان لنفسه كما هي، فإنّه هو الملائم لصلاحه النوعي، وتقبّل انطبـاع الإنسان عن جنسه على خلاف جسده مجافٍ للحكمة الراشدة المبنية على رعاية الصلاح الشخصي والعام وفق السنن النفسية والاجتماعية لمفاسده العديدة في البعد الجسدي والنفسي والاجتماعي والنوعي، ومن مفاسده الاجتماعية غياب الميز بين الجنسين (بحسب

(١) كما تقدم بيانه في المدخل.

الجسد) اجتماعياً، مما يوجب هتك خصوصية كل من الجنسين بين أفرادهم، إذ يتأتى للذكور جسدياً أن يدخلوا بهيئة الإناث بين النساء حتى في أحوالهن و اجتماعاتهن التي يرعين خصوصيتهن فيها مثل الحمامات والمرافق وغرفة تبديل الملابس وغيرها، ومن البديهي أن عامة النساء لا يقبلن ذلك بتاتا.

وبذلك يظهر تطابق المقاييس الخمسة التي تنتمي إلى الأبعاد الخمسة لوجود الإنسان على تبعية الهوية الجنسية للخصائص الجسدية ورفض فصلها عنها. فالهوية الجنسية في الإنسان ذات أبعاد خمسة متطابقة: جسدي وذهني ونفسي وأخلاقي وحكمي.

فالبعد الجسدي هو ما يتمثل في الخصائص الجسدية الفارقة بين الجنسين وما يتعلق بها من وظائف الأعضاء.

وأما البعد الذهني والإدراكي فهو يتمثل في انطباع الإنسان عن جنسه، وهو يكون على وفق جسده إذا كان إدراكه سليماً وراشداً.

وأما البعد النفسي والسلوكي يتمثل في رغبات الإنسان وميوله بنوعيتها: أحدهما: الميل الغريزي الخاص المؤكد في الإنسان إلى الآخر في مقابل ميل الشاذ إلى الجنس المماثل، والآخر: الخصائص النفسية والسلوكية الأخرى الفارقة بين الجنسين والتي تساهم في تكوين شخصين مختلفين للذكر وللأنثى مثل مزيد الحياء والتجمل والإغراء في الأنثى، ومزيد الجرأة والإقدام في الرجل.

وأما البعد الأخلاقي فهو يتمثل في شعور الإنسان بالانطباعات والميول والسلوكيات ذات العلاقة التي ينبغي أن تكون له والأخرى التي لا ينبغي وتقبح

منه، حيث يشعر الإنسان السوي من الجنسين بأنه ينبغي أن تكون انطباعه وميوله وسلوكياته وفق جنسه الجسدي، ويرى أن مغايرته لذلك يكون حالة غير ملائمة ومضطربة.

وأما البعد الحكمي فهو يتمثل في الشعور بأن مصلحة الإنسان الفردية والاجتماعية تقتضي أن ينسجم الإنسان مع جسده ويتكامل مع آخر من غير جنسه. وهكذا نجد تطابق الأبعاد الخمسة للهوية الجنسية في داخل الإنسان وفق القاعدة العامة المتقدمة في تطابق أبعاد الإنسان في أصول السلوك اللائق به في الحياة. وأما الانطباع المغاير عن الهوية الجسدية فهو ناشئ من التفكير الارتعابي وهو التفكير الناشئ عن رغبة الإنسان في اتجاه معين فيتراءى له ذلك الواقع على وفق ذلك الاتجاه ولو بضرب من التأويل والتكلف واصطناع الحجة.

٦- يضاف إلى ذلك كله مقياس آخر وهو تعاليم الدين الذي يقطع الشك عند أهله باليقين، وذلك افتراض وجود هوية جنسية اختيارية للإنسان على خلاف جسده مناف لبداهة الأديان والرسالات الإلهية التي استوضحت للغاية ابتناء الهوية الجنسية للإنسان على الخصائص الجسدية واستقبحت أي سلوك مختلف، علماً أن الأديان والرسالات لم تذكر ذلك على سبيل الفرض على وجه التبعّد، بل نبهت على أن ذلك مقتضى الهدى الفطري الذي أودع في داخل الإنسان كما سيأتي توضيح ذلك. فهذا إجمال المقاييس الفطرية والسليمة والمبادئ المشروعة لمبنى الهوية الجنسية للإنسان، وإيجاز عن أنها تتفق على أن المبنى السليم لهذه الهوية هو الخصائص الجسدية.

عقد أبحاث سبعة في الموضوع

وسوف نوضح هذه الأمور الستة تباعاً في أبحاث متتالية ونضيف إليها بحثاً

سابعاً متوسطاً حول مبتنيات الاتجاه الحديث وبيان ضعفه والتوهم الخاطيء فيه:

البـحث الأوّل: تطابق الهوية الجنسية والجسدية وفق الهدي الفطري الإدراكي

السليم

إنّ العقل والإدراك السليم يدرك أنّه لا معنى منطقي عند التأمل لما تضمنته النظرية الحديثة من إناطة (الأنوثة والذكورة) بانطباع المرء عن نفسه بلا اعتبار بما يكون عليه جسده في خصائصه الحيوية (البيولوجية) لوجهين:

بيان أنّه لا معنى للاعتقاد بذكورة وأنوثة تتحققان بالاعتقاد نفسه دون أي واقع

وراء الاعتقاد

الوجه الأوّل: إنّ الذكورة والأنوثة في الانطباع المغاير عن الجسد لا تخلوان من

أحد وجهين، كلاهما خاطئ بوضوح:

١- أن يكون لهما واقع بغض النظر عن الاعتقاد، ولكن الشخص يكتشف هذا الواقع من خلال هذا الاعتقاد كما هو الحال في سائر اعتقادات الإنسان حول نفسه وغيرها، فهو إذا اعتقد بأنه مريض أو قصير أو طويل أو غير ذلك فإنّ هناك واقعاً محفوظاً بغض النظر عن اعتقاده بذلك من عدمه، وإنما اعتقاده كاشف عن الواقع إذا كان مصيباً غير سليم.

وهذا الوجه غير ملائم لهذه النظرية، لأنّ هذه النظرية تبني على أنّ المناط في الذكورة والأنوثة إنّما هو بهذا الاعتقاد نفسه، وليس بأي شيء آخر وراءه، ولذلك تتحول الهوية الجنسية للشخص بمجرد تغيير اعتقاده عن نفسه، فلو اعتقد أولاً أنّه

ذكر كان ذكراً، ثم اعتقد أنه أنثى صار أنثى بمجرد تغيير انطباعه عن نفسه وإن لم يتغير أي شيء آخر في جسمه وبدنه.

٢- إن الذكورة والأنوثة للشخص يتحقق بنفس اعتقاده بذكورته أو أنوثته، فإذا اعتقد أنه ذكر كان ذكراً وإذا اعتقد أنه أنثى فهو أنثى.

وهذا الوجه أيضاً غير ملائم، وذلك لأن الاعتقاد هو من قبيل الإدراك، وشأن الإدراك بين الصفات النفسية أن يحكي عن شيء وراءه - أصاب أو أخطأ -، فلا معنى لأن يكون إدراك الإنسان لشيء بنفسه محققاً لذلك الشيء، كأن يعتقد أنه عالم فيصير عالماً بذلك، أو يعتقد أنه طويل يبلغ طوله مترين فيتحقق ذلك.

نعم، سائر الصفات النفسية كالهم واللذة والفرح والألم يكون نفس الشعور بها محققاً لها، لأنها لا تحكي عن شيء، بل تعني وجود مشاعر خاصة، فيكفي وجود تلك المشاعر في صدقها.

إذاً يصح القول إن هذا الاتجاه يدعي تحقق الذكورة والأنوثة للشخص بهذا الاعتقاد نفسه، وهذا خطأ واضح للغاية، لأن شأن الاعتقاد أن يحكي عن الأمر المعتقد به لا أن يحقق المعتقد به فعلاً.

بيان أنه لا معنى مفهوم للذكورة والأنوثة بغض النظر عن الخصائص الجسدية الوجه الثاني: إن إناطة الذكورة والأنوثة بانطباع الشخص عن نفسه تجعل هاتين الكلمتين (الأنوثة والذكورة) فارغتين عن المعنى تماماً، فهما لا تعبران عن أي معنى مفهوم، لأننا حيث نقول: (إن الذكر من يعتقد أنه ذكر والأنثى من تعتقد أنها أنثى) فالمفروض أن يكون هناك معنى مسبق للذكر والأنثى حتى يعتبره الإنسان ويعتقد

به في شأن نفسه، وليس هناك من معنى مسبق مفترض للذكر والأنثى - غير الجنس الجسدي وهو غير مقصود حسب هذا الانطباع إذ المفروض مغايرة هذا الانطباع للخصائص الجسدية لصاحبه ..

إذن إناطة معنى الذكور والأنوثة بالاعتقاد بهما كلام متهافت؛ لأن الاعتقاد بهما يتوقف بدوره على أن يكون لهما واقع وراء الاعتقاد، فهذا القول على حد ما لو قيل: (إنّ الإنسان هو من يعتقد بإنسانيته نفسه)، وهذا خاطئ بوضوح، لأنّ اعتقاد الإنسان بإنسانيته فرع أن يُفرض مسبقاً للإنسانية في حد نفسها معنى، كي يعتقد الشخص باندرجه تحت هذا المعنى.

وعليه: فإنّ اعتقاد الإنسان عن جنسه بما يغير جسده هو ضرب من التفكير الارتغابي - أي التفكير وفق الرغبة المسبقة -، فالشخص المفترض يميل إلى السلوكيات المعهودة للجنس الآخر والتعايش معه، ولكن حيث إنّ تربيته على لصوق تلك السلوكيات بالجنس كما أنّ المجتمع الإنساني يتلقاها كذلك فإنّه لأجل التوصل إلى تقبل تلك السلوكيات منه يصوّر نفسه من ذاك الجنس، فالذكر الذي يميل إلى السلوكيات الأنثوية وإلى التعايش مع الإناث حيث تربيته على أنّ تلك السلوكيات أنثوية كما أنّ المجتمع الأنثوي يتلقاها كذلك فإنّه يفترض أنّه أنثى لكي يكون ذلك منفذاً له إلى تقبل تلك السلوكيات في داخله وفي المجتمع، فهذا انطباع استوجبه الرغبة العارمة فحسب.

ويلاحظ أنّ الإنسان عموماً عرضة للتفكير الارتغابي بدرجة أو أخرى، ولا يعدّ ذلك حالة مرضية أو شبهها بل يكون خطأً اعتيادياً وقد يكون خطيئة في بعض

الحالات، لكن اعتقاد الإنسان بجنسٍ لنفسه مغايرٍ لبدنه حالة مرضية، وذلك لأنّه خطأ فظيع واختلال إدراكي ذريع، لأنّه خطأ مستقر ومتجذر في أمر شبه حسي، بمعنى أن الفرد الخاطيء يُحِيلُ لنفسه - من وحي رغبته - الذكورة والأنوثة صفة معنوية غير مرهونة بالجسد، وإنما يعبر عنها ما يجده المرء في داخله، ومن ثمّ يفترض نفسه ذكراً وإن كان أنثى من حيث الأعضاء أو يفترض نفسه أنثى وإن كان ذكراً من حيث الأعضاء. فهو يشبه بعض الشيء أن يعتبر المرء نفسه حيواناً وإن كان إنساناً كما يفترض ذلك في بعض الأمراض النفسية، ولذلك فإنّه يُعتبر حالة غير مستقيمة، بل حالة مرضية جزماً.

ولا يصحّ أن يراد بالأنثى والذكور - في سياق هذا القول والاعتقاد - الجنس الجسدي كما ذكرناه أولاً، وذلك لوجوه:

١ - ما ذكرناه من أنه خلاف ما يفترضه هذا الاتجاه من أن للجنس معنى آخر غير الجنس الجسدي وهو المراد في هذا الاعتقاد.

٢ - أن من يعتقد أنّه ذكر وهو أنثى لا يفترض لنفسه اتّصافه بخصائص الأنثى الجسدية ولا خلوّه عن خصائص الذكّر الجسدية، وإنما يميل إلى أداء الأدوار الاجتماعية للجنس المغاير فحسب، ومن الجائز أن يكون وفق جنسه الجسدي من حيث الغريزة والسلوك فهو مثلاً تذكر يميل ميلاً غريزياً إلى الأنثى، ولكنه يتأنث ويزعم أنه أنثى ويرغب أن يتزيا بزّي الإناث ويتزين مثلهن ويدخل بيتهن وأن يتعامل معه كما حداهن!

٣- إنّه إذا قدرنا أنّ من يعتقد نفسه على خلاف جنسه الجسدي نعني بالذكورة والأنوثة في سياق هذا الاعتقاد الجنسي الجسدي، فإنّ ذلك يعني أنّ هذا الشخص مختل الإدراك زائع عن الأمور المحسوسة لأنّه يشهد من نفسه أنّه لا يملك خصائص الجنس الذي يهواه، ولكنه يعتقد رغم ذلك أنّه واجد لها، كاعتقاد الإنسان في نفسه أنّه فرس أو ملك أو جبل أو غير ذلك.

إذاً ليس هناك أي معنى للذكورة والأنوثة المفترضة والمعتقد بها من دون خصائص جسدية.

هذا عمدة القول في هذا البحث وفي ذلك كفاية لمن رغب في الإيجاز، ولكننا نذكر إيضاحات إضافية لمن أحب التوسع.

وجوه ومحاولات لإيجاد معنى للذكورة والأنوثة من دون خصائص جسدية

ومناقشتها

١. إنه قد يقترح إيجاد معنى للذكورة والأنوثة في القول والاعتقاد المغاير للجسد

بأحد وجوه:

الوجه الأوّل: أن يُدعى أنّ هناك أنوثة وذكورة معنوية داخلية للإنسان يلزمها

الميل إلى السلوكيات الخاصة بأحد الجنسين الذكر والأنثى، فهذا نمط من الذكورة والأنوثة غير النمط الحسي المعهود.

ويلاحظ عليه:

أولاً: أنّه لا معنى للأنوثة والذكورة المعنوية، لأنهما ليستا حالتين روحانيتين كي

يدرّكا بالتجربة الروحية، ولا هما من الأمور النفسية غير الإدراكية مثل الهم واللذة

والفرح والألم ونحو ذلك مما يكون شعور النفس به مساوفاً مع وجوده، بل هما صفتان واقعتان للإنسان في نفسه يكون شأن الإنسان أن يرصدهما ويدركهما كواقع متقرر في نفسه بغض النظر عن الإدراك، وإنما يكتنفه الإدراك، فليس هناك معنى للذكورة وأنوثة تكونان صفة نفسية بحتة من غير علاقة بالجسد وما يشتمل عليه، كي يفسر بهما انطباع الإنسان عن نفسه أنه ذكر أو أنثى - بغض النظر عن خصائصه الجسدية -.

الوجه الثاني: أن يقال إن الذكورة والأنوثة في انطباع الإنسان عن جنسه على خلاف جسده ليستا صفتين واقعتين، بل هما ضرب من البناء النفسي عليهما، فهما بذلك من سنخ الأمور التي يوجد بها الإنسان باعتبارها هو، مثل اعتبار الإنسان الطفل اليتيم ابناً له وهو ليس ابناً له حقيقةً، بل ذلك محض اعتبار إنساني قانوني، وكذلك اعتبار هذا الشخص مواطناً ينتمي إلى هذا البلد رغم أنه لم يتوطن فيه خارجاً، ولكنه انتماؤه يفرض له وفق القانون وهكذا، فلتكن الذكورة والأنوثة غير الجسدية أمرين يعتبرهما الإنسان لنفسه، وليستا واقعيتين يدركهما الإنسان.

وهذا الوجه خاطئ، لأن المطروح في الاتجاه الحديث هو أن الإنسان يرى نفسه ذكراً أو أنثى على خلاف جسده، وليس أنه يبني على ذلك ابتداءً، كما يتخذ الطفل مثلاً ابناً له، أو يُعتبر مواطناً لدولة من خلال القانون.

يضاف إلى ذلك: أن الإنسان حيث يُبنى على أنه ذكر أو أنثى فلا بد من أن يقصد بالذكر والأنثى معنى يعقله ويتصوره - غير الذكورة والأنوثة الجسدية -، وليس هناك معنى مفهوم لهما يصلح أن يكون صفة داخلية للإنسان.

نعم، من المعقول أن يتخيل الإنسان نفسه ذكراً أو أنثى على نحو التخيل الأدبي مثل اعتبار الرجل الشجاع أسداً، وليس ذلك هو المراد هنا طبعاً.

الوجه الثالث: أن يدعى أن قول المرء عن نفسه أنه ذكر أو أنثى على خلاف جسده أشبه بما يقع في التعابير الأدبية حيث يجعل الشخص الشجاع أسداً والشخص المكّار ثعلباً والشخص الجميل شمساً أو قمراً، كما قال سبحانه: ﴿إِنَّ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾^(١)، وهكذا، فمقصوده أنه يجد من نفسه الرغبات المشاعر التي تُعرف في العُرف بأنها رغبات ذكورية لا بالنظر إلى الخصائص الجسدية للذكر، بل بالنظر إلى ما يرغب إليه من السلوكيات الاجتماعية.

وهذا أمر يمكن أن يتحقق بأن يجد الإنسان ميلاً إلى مجموعة سلوكيات متعارفة لدى الجنس الآخر، ولذلك يطلق على نفسه أنه من ذاك الجنس الآخر، فهو يريد أنه ينحو منحى ذاك الجنس دون الجنس الذي ينتمي إليه، ولكن لشدة تشبهه بالجنس الآخر وتمسكه بمنحاه فإنه يتراءى له هذا التخيل كالحقيقة.

ويلاحظ على هذا الوجه: أن قول المرء عن نفسه بما يخالف جسده لا يخرج على ما تجري عليه مثل هذه التعابير الأدبية، وذلك لأنّ التعابير الأدبية لا يريدونها من يطلقها على حقيقتها، فمن يقول على (زيد) - مثلاً - إنه أسد لا يعتقد أنه هو ذلك الحيوان، وإنّما يراه شجاعاً ولكنّه يلبسه لبوس الأسد تخيلاً لإيجاد المشاعر المناسبة

(١) سورة يوسف: آية ٣١.

مع الأسد تجاه زيد من شجاعة ومهابة وفتك ونحوها، ولذلك فإنّ الأديب لن يكون واهماً لأنّه يعرف الحقيقة ولكنه يتوسّع في تخيـله لغايات أدبية.

وأما من يعتقد نفسه ذكراً أو أنثى على خلاف جسده فهو لو كان يريد أنّه بمثابة الذكر أو الأنثى لكان ضرباً من التخيـل الأدبي، لكنّه إنّما يقصد أنّه كذلك حقيقةً، فهو واهم ليس إلّا، نظير ما يقصده الشخص في بعض الحالات النفسية من أمور مخالفة مع الواقع، كاعتقاده أنّه شخص آخر، كالـمسيح عيسى بن مريم (عليهما السلام) أو الإمام المهدي (عليه السلام)، وذلك يدلّ على فقدان الإنسان للإدراك المستقيم، بل هو ضرب من المرض النفسي الذي يفقد به الشخص أبده الإدراكات عن نفسه، وهو تحديد شخصه وهويته.

يضاف إلى ذلك: أنّ هذا التخيـل بنفسه ينطوي على الإذعان بأنّ هناك ميول وسلوكيات تليق بالإنسان وفق جنسه الجسدي، إلّا أنّ هذا الشخص المتخيـل لا يجدها من نفسه رغم أنّه لا يملك خصائص جسدية ملائمة لذلك، وبذلك يدلّ تمسكه بهذا التخيـل وترتيب الآثار السلوكية عليه على حالة نفسية غير طبيعية على حد سائر المرضى النفسيين الذين يجدون ميولاً شديدة ومتجذّرة هي غريبة وغير ملائمة للغاية.

الوجه الرابع: أن يقال إنّنا نريد بالهوية الجنسية للشخص التابعة لاعتقاده مجموعة السلوكيات التي يرغب إليها والتي تعرف اجتماعياً بأنها سلوكيات الأنثى أو سلوكيات الذكر، فمن مال إلى السلوكيات التي تعتبر للأنثى فهو ذات هوية أنثوية

وإن كان ذكراً جسدياً، ومن مال إلى السلوكيات التي تعتبر للذكر فهو ذات هوية ذكرية وإن كان أنثى جسدياً، ولا نعني بالهوية أزيد من هذا المعنى.

ويلاحظ على هذا الوجه بوجه ثلاثة:

١- إن من المعقول أن يجد الشخص ميلاً غريزياً على حدّ الجنس الآخر أو يميل إلى أن يتصرّف كتصرّف الجنس الآخر أو يتعامل معه على حدّ التعامل مع الجنس الآخر.

لكن هذه الميول لا تتحقق هوية جنسية له، لأنّ الميل إلى سلوكيات معينة لا يصنع هوية للإنسان مهما تجذر هذا الميل في الإنسان، ولا يُكوّن داخله صورة عن ذاته إذا كان سليم الإدراك كما هو الحال في سائر الميول الأكيدة التي تتجذر لدى الإنسان.

٢- إن قول الشخص الذكر مثلاً عن نفسه أنه يميل إلى سلوكيات الأنثى لا يبدو ذو معنى؛ لأنه في هذا القول ينسب تلك السلوكيات إلى الأنثى بينما المفروض حسب هذه النظرية أنه لا علاقة لتلك السلوكيات بالأنوثة وإنما جرت عادة المجتمع الإنساني من قبل أن يسلكها الإناث، إلا إذا كانت نسبة تلك السلوكيات إلى الإناث مجرد مسامحة وتوسع في التعبير.

٣- إن الصحيح أنّ كثيراً من السلوكيات التي تضاف إلى المرأة أو الرجل هي في الحقيقة اقتضاءات سلوكية متفرعة على الخصال النفسية ذات العلاقة مع الخصال الجسدية، ولذلك يكون الميل المؤكد إليها ممن لا يتصف بتلك الخصال النفسية والجسدية ضرباً من الميول المرتبكة، وسيأتي توضيح ذلك خلال الأبحاث الآتية.

إذاً ظهر من مجموع ما ذكرناه في هذا البحث التحليلي أنه لا معنى للهوية الجنسية بالمعنى الذي يناط بانطباع الشخص عن نفسه بعيداً عن خصائصه الجسدية - وإنما هو ضرب من الوهم الذي يحدث لشخص مختل الإدراك، فيعبر هذا الانطباع عن حالة نفسية غير مستقيمة.

إذاً ليس هناك معنى منطقي للهوية الجنسية أصلاً، بل هو توسع واهم أو متخيّل كما لو قال الإنسان عن نفسه إنه فرس أو زهرة أو نخلة أو شمس أو قمر أو نحو ذلك.

التأكيد على ضرورة تحري الإنسان للواقعية دون الوهم من المنظور العقلائي

٢. إنه ينبغي للإنسان وفق المنظور الفطري والعقلائي دائماً أن يسعى إلى الواقعية لا الذاتية الواهمة، بمعنى أن يدرك الواقع على ما هو عليه ويكون أقرب إليه ما تيسر، ولا يخلد إلى انطباعاته الخاطئة على أساس أنها هي المعرفة المتاحة له. وهذا المعنى مبدأ فطري وعقلائي، وقد وجه إليه الدين وحث عليه حثاً أكيداً، كما نجد في القرآن الكريم التوجيه للواقعية باتباع البرهان والآيات البيّنات والأدوات الموثوقة (الكتب) والنهي عن الذاتية، مثل التخرصات المبنية على الأمانى والآمال وتقليد النماذج الخاطئة والتأثر بالعصبية للأباء ونحو ذلك.

وبناء على ذلك فإنّ على المرء أن يكون واقعياً في انطباعه عن نفسه، متحرياً لإدراك الواقع على ما هو عليه دون عدسات مغيرة للواقع، وإلا فإنه سوف يعاني من آثار الخطأ والخطيئة لا محالة حسب سنن هذه الحياة وقواعدها.

فالذكورة والأنوثة ليستا حالتين غامضتين بحسب الفهم العقلاني العام، بل هما حالتان معروفتان متمثلتان تمثلاً حقيقياً وعضوياً كما هو معلوم، كما هو الحال في سائر صفات الشخص الجسدية والذهنية والنفسية من قبيل طول الشخص وقصره ومستوى علمه وقدراته وإمكاناته في مختلف النواحي.

وعليه فالبناء على صورة ذكورية أو أنثوية عن الذات مغايرة لها ضربٌ من الوهم والتخيل البحت ينشأ عن تنامي ميل الفرد إلى أداء دور الجنس الآخر حتى يبلغ بالمرء أن يعتقد بأنه مخلوق وفق ما يحبه، وأن جسده يغير واقعه، فأى واقع للذكورة والأنوثة غير الحالات العضوية ومقتضياتها النفسية والسلوكية؟

وهناك في الأشخاص المبتلين بوهـم الانطباع المغاير عن الذات من ينتبه إلى الوهم في هذا الانطباع ويرى أنّ هذا الانطباع هو انطباع غير راشد لكنه يعاني منه، لأنّه يراوده قهراً ولا يستطيع التخلص منه.

ضرورة التفريق بين الذكورة والأنوثة وبين الميول والسلوكيات الذكرية

والأنثوية

٣. إنّ مما ينبغي الانتباه إليه في هذا السياق أن هناك فرقاً يجده كل إنسان راشد بالتأمل بين صورة الإنسان عن ذاته وبين ميول الإنسان ورغباته إلى ممارسات محددة، فصورة الإنسان عن ذاته من قبيل المعلومات، لأن هناك واقعاً يفترض حكاية الصورة عنها، وأما الميول والمشاعر فهي أمور ليس لها واقع وراء شعور الإنسان بها، فإذا اعتقدت أنك متخصص في مجال ما أو أنك طويل جداً فتلك معلومة يمكن أن

تصدق أو تخطأ، وأما إذا وجدت ميلاً إلى تناول شيء أو ممارسة لعب فقد تحقق هذا الميل لا محالة، وليس هناك واقع أعمق من ذلك.

إذاً من الخطأ أن يدعى أنّ الذكورة والأنوثة مرهونتان بما يعتقدّه الإنسان في نفسه، وإنما المعقول أن يدعي أنه قد يتفق أن يميل الإنسان إلى أن يتقمّص شخصية الجنس الآخر، ويتعامل هو مع الناس ويتعاملون معه أيضاً على هذا الأساس، فكأن الاتجاه المذكور خلط بين ذات الذكورة والأنوثة - والتي هي غير مرهونة بالاعتقادات - وبين الميل إلى السلوكيات التي عرفت أنّها ذكورية أو أنثوية، وذلك أمر مرهون بما يجده الإنسان^(١).

وعليه فإننا نؤكد مرة أخرى أنّ على الإنسان الراشد أن يتحرى الصورة الصائبة عن ذاته، وإن رأى أنه يجد ميولاً غير ملائمة لتلك الصورة وإن افترض أنّه لا يسيطر عليها سلوكياً تماماً، وذلك جزء مهم من الرشد الذي يليق أن يتصف به الإنسان.

(١) توضيح ذلك: أنّه تنقسم الأمور النفسية بالمعنى العام وفق علم المعرفة وعلم النفس العام إلى

قسمين:

١- أمور حكاية هي موجّهة للحكاية عن واقع وراءه، وتسمى هذه الأمور بالإدراك والمعرفة والقطع والاعتقاد والظن ونحو ذلك، كما تسمى القوة النفسية التي تتيح هذا النشاط للإنسان وتحتوي على هذه الإدراكات بـ(الذهن).

٢- أمور ذاتية غير حكاية عما وراءها وهي كالميل والالتذاذ والشوق والهّم والقلق ونحوها، وقد تخصّص هذا القسم باسم الأمور النفسية في مقابل القسم الأول الذي يوصف بالأمور الذهنية.

إذا ظهر هذا فانطباع الإنسان عن نفسه من الأمور الذهنية التي شأنها الحكاية عن واقع وراءها، والميل من الأمور النفسية غير الحكاية، فهما صنفان مختلفان.

الآثار السلبية للصورة الخاطئة عن الذات

٤. إننا عرفنا أنه ليس هناك من شك في أنّ الصورة المغايرة عن الذات للجسد هي صورة خاطئة.

ومن المعلوم- كما أسلفنا من قبل- أنّ الصور الخاطئة بطبيعتها توجب مضاعفات سلبية للفرد وللمجتمع، لأنّ من غير المعقول أن يكون للصواب والخطأ نفس الآثار، كما أنها تكون سبباً للخطيئة في حال تقصير المرء في علاجها وتأثيرها على الفرد في انتهاك القيم الأخلاقية على المستوى الشخصي والاجتماعي. وعليه فإنّ مقتضى ذلك:

أولاً: بالنسبة إلى صاحب هذا الانطباع الخاطئ أن يتم ترشيده إلى خطأ هذه الصورة، والاهتمام بإصلاح انطباعه من خلال الحديث معه، وتوصيته بالامتناع عن الاستجابة له في السلوك كما هو الحال في العديد من النزعات الغريزية الشاذة التي لا يمكن الإقرار بها من جهة إضرارها بالآخرين والتي يتعسر علاجها، كما رصد في علم الطب النفسي الجنسي، مثل غريزة التعلق بالأطفال والمراهقين، ولا شك في التعامل مع أصحابها بالترشيد والحث على عدم الاستجابة السلوكية لها.

وثانياً: أنّه ينبغي للأسرة وللمجتمع والدولة توجيه سائر الناس بالأساليب التعليمية والتربوية الملائمة بما يؤدي إلى تكوين صورة صحيحة عن جنسهم. وليس من المعقول أن يُعلّم المراهق مثلاً خيار الانطباع الموافق مع الجسد، والانطباع المغاير له حتى كأنّ الانطباع المغاير خيار صائب وطبيعي على حد خيار التعلق بالجنس المخالف.

فإذا كان تكوين صورة خاطئة عن الذات في أمر الجنس أمراً ضاراً بطبيعته بالنوع الإنساني كان من المعقول، بل المفترض الاهتمام بوقاية المجتمع الإنساني من هذا الضرر من خلال التوجيهات المناسبة.

ثالثاً: أنّ من أهم الوسائل للوقاية من تسرب هذا الوهم الخاطيء عن الذات التوقي من عدواه واقتفاؤه من الأصحاء، وذلك بعدم تقبل هذه الحالة والتظاهر المعلن بها اجتماعياً ورسمياً، فالناس دائماً وأبداً صنفان في التكوين وفي المظهر الاجتماعي الموافق له، ذكر وأنثى.

تبرير اقتفاء المتحول الجنسي لسلوكيات الجنس الآخر بغض النظر عن انطباعه

عن جنسه ومناقشة ذلك

٥. إنّه قد يُطرح في الموضوع أنّ صحة انطباع الشخص عن جنسه على خلاف جسده ليس مهماً، بل المهم أنّه يجد ميلاً متجذراً إلى سلوكيات الجنس المغاير وأدواره، فالمفروض تقبّل هذا الميل والاستجابة الملائمة له وذلك أولاً لتجذّره وعدم إمكان التخلص منه، وثانياً لأنّ سلوكيات الجنسين وأدوارهما ليست أموراً لازمة لذاتها، بل هي مواصفات اجتماعية كالآداب والأعراف الأخرى، ولا موجب للإلزام بها.

ومزيد بيان ذلك: أنّ الاتجاه الحديث في تبعية الهوية الجنسية للإنسان لانطباعه

عن ذاته ينحل إلى جزأين كما تقدم..

أحدهما: انطباع المرء عن نفسه بما يخالف جنسه الجسدي.

وثانيهما: ميوله إلى سلوكيات الجنس الآخر، وإذا كان الجزء الأول خاطئاً فإنَّ الجزء الثاني منه يصلح الأخذ به والبناء عليه لذاته بغضَّ النظر عن حال الجزء الأول. بل قد يقال إنَّه لا مانع من تصديق أصحاب الانطباعات المغايرة لجسدهم عن جنسهم لتخفيف المعاناة عنهم حتى يتَّجهوا إلى المسار الملائم مع انطباعهم ويتخلصوا من الشعور بثنائية الواقع الجسدي والانطباع المغاير له.

والجواب عن هذا الطرح:

أولاً: أنَّ الاتجاه الحديث يبني تجويز اختيار السلوكيات المغايرة للجنس الجسدي على تحديد الشخص لهويته الجنسية مما يوافق تلك السلوكيات، ولذلك قالوا إنَّه لا بد من مخاطبته بخطاب الإناث من خلال الألفاظ الخاصة بهنَّ، وتسجيله في الوثائق أنثى، فلو أنَّ شخصاً كان متمسكاً بجنسه الجسدي بأن كان ذكراً مثلاً لكنه مع ذلك كان يميل لغايات خاصة إلى أن يتمظهر بمظهر الإناث ويخالطهنَّ لم يكن ذلك بحسب هذا الاتجاه من حقه ولا يجب على الإناث أن يتعاملن معه معاملة الإناث بتاتاً.

وثانياً: أنَّ ميل الشخص إلى سلوكيات الجنس الآخر ليس ميلاً طبيعياً بعد أن لم تكن له هوية جنسية ملائمة لهذا الميل، ولا يصح توجيهه بأنَّه ميل غير اختياري أو أنَّ السلوكيات الاجتماعية للجنس الآخر هي سلوكيات وضعها المجتمع وليست لازمة للجنس حقيقةً، كما سيأتي بيانه في نقد هذا الاتجاه من المنظور الفطري.

وقوع الاتجاه الحديث في قبول الانطباع المغاير للجسد في إثر ضعف التفكير

الفلسفي والتحليلي

٦. إنَّ من تأمل الموضوع من هذه الزاوية التي بيَّناها - وهي أنَّه ليس هناك أيّ معنى لذكورة وأنوثة داخلية يكون مقتضاهما خصائص جسدية مغايرة للجسد الفعلي - يعلم أنَّ وقوع الاتجاه الحديث المذكور في البناء على معقولية هذا المعنى وتقبله ينشأ عن ضعف في الفكر الفلسفي والتحليلي لدى المدعين به من الأطباء وغيرهم، والمراد بالفكر الفلسفي والتحليلي الانتباه إلى كون الفكرة معقولة وملائمة من منظور فكري عام عند التأمل فيها وفي لوازمها وملزوماتها وأنساقها.

بيان ذلك: أنَّ هذا الاتجاه ينتمي إلى تأصيل فلسفي وهو أنَّ المعرفة الإنسانية لا تزيد على انطباعات للإنسان عن نفسه وعن سائر الأشياء، فهي متحققة في انطباع المغاير عن جنسه.

وهذا التأصيل خطأ فاحش من المنظور الفلسفي، لأنَّ حقيقة المعرفة الإنسانية هي إدراك الواقع على ما هو عليه، ولا قيمة لانطباعات ذهنية لا تزيد على الوهم والافتراض على ما يجده عامة العقلاء، وإلَّا لكان هناك قيمة لمطلق الانطباعات الذهنية التي يعلم بخطئها ومنها الانطباعات الناشئة عن الأمراض النفسية التي تؤدي إلى التشويش على الإدراك، وهي طيف واسع ومعروف.

ومثل هذا الخطأ أمر متكرر في العلوم الطبيعية والإنسانية من جهة عدم إتقان أهل العلم فيها للتفكير الفلسفي والملائم وافتراض مخارج لا معنى لها، ولذلك قال أينشتاين الفيزيائي المعروف - على ما تقدم نقله من قبل - إنَّ العالم بالفيزياء فيلسوف صغير، وذلك في معرض تنبيهه على أنَّ النظم الفيزيائي الذي يجده في الكون يلائم العقلانية، وهو يقتضي فلسفياً أن يكون لهذا الكون كائن عاقل، ولم يكن علماء

الفيزياء في عصره يتقبلون الإذعان بوجود الخالق، وقد عنى بهذا القول إن علماء الفيزياء لا يتقنون الفلسفة، ولا يصح لهم التدخل فيها.

وقد لاحظنا فعلاً في العلوم الطبيعية والإنسانية أمثلة عديدة يتمثل فيها عدم إتيان التفكير على وجه ملائم، من قبيل قول بعض علماء الفيزياء إن وجود شيء وعدمه يجتمعان في عالم ما دون الذرة، لأنه وجد حالة يفسرها بأن الشيء موجود وغير موجود في آنٍ واحد، ولو كان ذا مقدرة على التأمل الفكري العام على نحو مناسب علم أن عدم اجتماع وجود شيء وعدمه في آنٍ واحد هي على حد القضايا الرياضية مثل $(1+1=2)$ ، فهي تستمد نتيقتها مما فرض فيها، ولا معنى لاختلاف العوالم في ذلك بتاتاً.

التأكيد على كون الانطباع المغاير عن الجنس للجسد أشبه بالخرافات وحالات

انفصام الشخصية

٧. إنني أؤكد مرة أخرى على أن القبول بنمط داخلي من الذكورة والأنوثة يكون ذا بعد اجتماعي أمر غير ملائم بالتأمل الوجداني، بل هو أشبه بإثبات أمر مما وراء الطبيعة على حد الخرافة الشائعة في بعض المجتمعات من تفسير حالة انفصام الشخصية بتلبس الجن أو روح الميت أو روح حيوان في الإنسان، فمن يدعي أنه يجد داخلياً أنه ذكر مثلاً وهو أنثى جسدياً يدعي شيئاً لا معنى له بتاتاً، فلا معنى للذكورة والأنوثة الداخلية بتاتاً، لا سيما مع الالتفات إلى أن صاحب الانطباع المغاير عن جنسه لا ينظر إلى الأنوثة والذكورة الداخلية على أساس أنه ذو بعد اجتماعي فحسب كما يفترضه أصحاب هذا الاتجاه، بل يراه ذا بعد ذاتي، ولذلك فهو يجد أن جنسه لا

يلائم جسده، ويفترض أنّ المفروض به أن يكون واجداً لخصائص جسدية موافقة لانطباعه، وكذلك يسعى إلى التخلص عن الخصائص الجسدية المخالفة لانطباعه، ومعنى هذا أنّ هذا الانطباع لا يفصل الذكورة والأنوثة المفترضة داخلياً عن الخصائص الجسدية، بل يرى أنّ النمط الداخلي يفرض جسداً ملائماً له، والقبول بمعقولية مثل هذا الافتراض الموهوم أمر غريب جداً.

البحث الثاني والثالث: تطابق الهوية الجنسية والجسدية وفق الهديين الفطريين

الجسدي والنفسي^(١)

توضيح عام لمساعدة الهديين الجسدي والنفسي في فرز الحالات المستقيمة

والمرضية:

إنّ من الملحوظ في علم التشريح وعلم وظائف الأعضاء وعلم الطب بفروعه وعلم النفس العام من خلال سبر الظواهر والحالات التي ترصد في آحاد الناس أنّ هناك بجانب الظواهر والحالات الغالبة - التي تعتبر مستقيمة وصحيحة بطبيعة الحال، حالات قليلة ونادرة تقع في بعض الأشخاص، ومن الواضح في العشرات أو المئات من الحالات أنّها حالات غير مستقيمة ولا صحية منها حالات جسدية قد تنشأ عن تشوه في الجنين ومنها حالات نفسية مثل الهلاوس المتكررة والوسواس القهري وفقدان الذاكرة وغيرها، وهناك حالات أخرى قد يقع ضرب من الإبهام في

(١) إنّنا تحدثنا عن الهدى الحسي والنفسي معاً للعلاقة الوثيقة بينهما كما سيأتي بيانه.

كونها أو بلوغها حد الخروج عن الاستقامة وعدمه، ولذلك فإنّ العقلاء وفق الخبرة العامة وأهل العلم والاختصاص في العلوم المشار إليها يضعون مقاييس عامة لتصنيف الحالة ضمن الحالات المستقيمة أو المرضية ونحوها.

ولا شك في أنّ الفطرة الإنسانية بأبعادها الجسدية والوظيفية والنفسية والسلوكية هي شاخص وجداني وعلمي في تحديد استقامة أنواع الظواهر الجسدية والنفسية والسلوكية التي يشهدها الإنسان في بعض الأفراد وعدمها.

ونعني بالفطرة- كما ذكرنا من قبل- ما فُطر عليه الإنسان من الخصائص الجسدية والوظيفية والنفسية والسلوكية التي يكون الإنسان واجداً لها نوعاً بحسب طبيعة خلقته والمشهود في عامة أفراد النوع الإنساني دون ما شذ منها مما يطرأ لعوارض خاصة مثل أسباب تشوه الجنين أو وقوع حوادث مؤذية للمرء أو غير ذلك.

فالإنسان الراشد بوجدانه وملاحظاته العامة وكذلك أهل العلم والاختصاص في مختلف العلوم ذات العلاقة من الأحياء والطب وغيرهما يعتمدون في التمييز بين الحالات والظواهر المستقيمة وبين ما هو خارج عن الاستقامة من البعد الجسدي والوظيفي أو النفسي والسلوكي على ملاحظة ما يلائم طبيعة النوع وخصائصه المعهودة فيكون ذلك معياراً لاستقامة الحالة وعدمها، فيصنف ما كان ملائماً على أنه حالة مستقيمة وصحيّة وطبيعية وما لم يكن ملائماً على أنه حالة مرضية أو شبه مرضية.

وجوه العلاقة بين الخصائص الجسدية والنفسية في الإنسان

ويلاحظ أنّ هناك علاقة وثيقة بين الخصائص والنشاطات الجسدية والنفسية كما يتبيّن ذلك في علوم النفس والطب.

ومن أهم وجوه هذا الارتباط: أنّ النشاطات الذهنية النفسية لا تنفك عن نشاطات كيميائية وفيزيائية في الدماغ لا محالة كما ثبت بشكل محسوس في العصر الحاضر من خلال رصد نشاطات الدماغ في حال النشاط النفسي.

ولذلك فإنّ الاختلاف في النشاطات النفسية الفطرية بين الناس يعبر في الحقيقة عن نحو اختلاف بينهم في الدماغ.

وعليه يمكن القول إنّ فطرة الدماغ وفطرة النفس الإنسانية هما مقترنتان بعضهما ببعض، رغم أنّ الدماغ سنخ أمر مادي بحت، وأما النفس فهي سنخ أمر غير مادي^(١)، ففطرة الدماغ تعبر عن تكوينه وتحدد الكامن في خلاياه والتي تحدد طبيعة ونظام نشاطاتها الكيميائية والفيزيائية، كما أنّ فطرة النفس الإنسانية تعبر عن تكوينها الذي يتضمن البرنامج الذي أودع في مرحلة لا وعي الكائن الحي، بما تشتمل عليها من غرائز وخصال وسلوكيات فطرية، إلا أنّهما في هذه الحياة مرتبطتان ارتباطاً وثيقاً، بحيث لا ينفك أي نشاط نفسي وذهني عن نشاط دماغي، وأما أنشطة الدماغ فمنها ما يكون مقروناً بنشاط نفسي ومنها ما يجري في مرحلة اللاوعي فلا يطلع عليه الإنسان كما هو الحال في تدبير الدماغ للأنشطة الداخلية في الجسم مثل عمل القلب مثلاً، فإنّ الإنسان لا يشعر بهذه النشاطات نفسياً.

(١) لاحظ في توضيح ذلك: بحث حقيقية الإنسان في ضمن كتاب المعاد من سلسلة منهج الثبوت

ويختلف الجنسان (الجسديان) الذكر والأنثى مضافاً إلى اختلافهما في الخصائص الجسدية في العديد من الخصائص الفطرية النفسية والسلوكية كما يشهده عامة العقلاء من خلال الوجدان العام، مثل طبيعة استجابة الرجل والمرأة للأمور الغريزية^(١)، وسيأتي زيادة توضيح لذلك في ضمن الأبحاث الآتية.

ويذهب بعض كبار أطباء الدماغ والجملة العصبية إلى جنسانية الدماغ، بمعنى تفاوت دماغ الرجل والمرأة في تكوينهما بعض الشيء، وهذا أمر متوقع فعلاً، بالنظر إلى الاختلاف الجسدي والنفسي الفطري بين الجنسين، لأن الاختلاف النفسي الفطري لا ينفك وفق القاعدة التي ذكرناها عن اختلاف في تكوين الدماغ الذي هو مركز نشاطات النفس الإنسانية، كما أن الاختلاف الجسدي والعضوي يلائم وجود اختلاف بينهما في الدماغ، لأن الأعضاء هي أذرع مرتبطة بالدماغ، فمن المتوقع أن يشتمل الدماغ على برنامج لتفعيل هذه الأذرع، كما هو الحال في الأجهزة الصناعية المعتمدة على عقل إلكتروني.

ويلاحظ أن النشاطات الدماغية والنفسية المرافقة قد تنطلق من النفس فتستتبع نشاطاً دماغياً، كما لو سمع الإنسان خبراً مقلقاً، فإن هذا الخبر يجد استجابة نفسية

(١) ويذكر بعض الأطباء في جملة تلك الأمور:

١- تفاعل دماغ الرجل مع التفاعل البصري تفاعلاً مميزاً دوت دماغ الأنثى.

٢- ملاءمة دماغ الرجل نوعاً مع تعدد العلاقة ومع العلاقة غير الثابتة دون دماغ الأنثى فإنه يميل بطبعه الأولي إلى العلاقة الواحدة والثابتة، وهذا الفرق يلائم الدور المفترض للأم وهو الإنجاب، كما يلائم الصفة النفسية للأنثى وهي الحياء الخاص المميز لها عن الذكر.

ويتفاعل معه الدماغ لأجل ذلك، كما أنه قد ينطلق من الجسد والدماغ فيستتبع أمراً نفسياً، مثل تأثير إفرازات الغدة الدرقية في الحالات النفسية للإنسان.

والمقصود هنا إلفات النظر إلى شدة الارتباط بين الجانب الجسدي والنفسي، حتى كأنهما وجهان لعملة واحدة.

دلالة الهدي الجسدي والنفسي على أنّ الهوية الجنسية تطابق الخصائص من

وجوه متعددة

إنّ من جملة موارد دلالة الهدي الجسدي والنفسي على فرز الحالة المستقيمة عن غيرها هو موضوع انطباع الانسان عن هويته الجنسية، فالحالة المستقيمة بحسب هذا الهدي أن يكون انطباع الإنسان عن جنسه موافقاً لجسده، وذلك بأن يكون ذكراً في جسده ويكون انطباعه عن نفسه كذلك وهو يشعر بالذكورة والرجولة ويتصف بالميول والسلوكيات الملائمة لها، أو تكون أنثى في جسدها ويكون انطباعها عن نفسها كذلك وهي تشعر بمشاعر الأنوثة وتتصف بالميول والسلوكيات المناسبة لها، وأمّا الحالات التي يكون انطباع الإنسان عن ذاته وصورته عنها مغايراً لجسده بأن يكون الإنسان ذكراً جسدياً، ولكنه يعتقد أنه أنثى وهكذا العكس، فهي غير مستقيمة بحسب الفطرة وبحسب العلم أيضاً.

والواقع أنّ وجود الإنسان جسماً ونفساً مليء بها يدل على أنّ الإنسان مفطور على أن يتلقى نفسه ذكراً أو أنثى حسب جسده، ويتمظهر بمظاهر تميز الذكر والأنثى بحسب خصائصه الجسدية لينمو جسدياً ونفسياً على هذا التنوع الثنائي ويعيش

المجتمع الإنساني هذه الثنائية كنوع من التنوع الرائع في هذا الكائن المميز ويكوّنان الأسرة المؤلفة منها وفق المشاعر الفطرية الرابطة بينها.

ولكننا نصف هنا بعض وجوه هذا الهدي الفطري ومظاهره في وجود الإنسان:

١- وضوح سلامة الجسد في حالات الانطباع المغاير عن الجنس فيكون الخلل

في الانطباع.

الوجه الأول: إنّ حالات انطباع الشخص عن نفسه على خلاف جنس جسده هي حالات لا يتلاءم فيها الجسد والانطباع الوجداني على ما يجده أصحاب هذا الانطباع أنفسهم والذي يفترض تصديقه في الاتجاه الحديث، ولذلك فإنّ هذه الفئة غالباً يكرهون مميزات جنسهم الجسدي ويسعون إلى التخلص منها وصناعة مظاهر ملائمة لجنسهم وفق انطباعهم من خلال الجراحات التجميلية، أو يسعون إلى إيقاف نشاطات تلك الأعضاء من خلال تزريق الجسم بالهرمونات المغايرة.

ومقتضى ذلك أنّ هناك خللاً في أحد أمرين: إمّا في جسد هؤلاء، بمعنى أنّ هذا الجسد قد نشأ خطأً على حد حالات تشوّه الجسد مثل أن يولد الشخص جامعاً بين الخصائص العضوية للذكر والأنثى، أو في انطباعهم الذهني، بأن يكون هذا الانطباع زائفاً.

وليس من الصحيح افتراض خلل في جسم هؤلاء باشتماله على الأعضاء الخاصة، لأنّ هذا الشخص قد وُلد سليماً غير مشوّه الخلقة من المنظور الطبي وكان كذلك حتى مرحلة المراهقة التي بدأ يشعر فيها بانطباع مغاير عن جنسه.

بل حتى بعد هذا الانطباع، فإنّ تلك الأعضاء تعمل وتؤدي وظائفها الحيوية في داخل الجسم على وجه سليم، فالغدد التناسلية مثلاً تولّد الهرمونات الخاصة الملائمة مع الجسد.

فالمفروض حينئذٍ أن نعتبر الخلل في الانطباع، لأنّ هذا الانطباع أمر حادث لاحقاً، وليس هناك مناشئ جينية توجهه ليكون قد تبلور لاحقاً - كما يتفق عليه أهل العلم حتى الذين تقبّلوا هذا الانطباع^(١) - وإنّما يحدث عن مناشئ حادثة من خلال البيئة وما ينطوي عليها من حوادث ويشتمل عليها من مثيرات ومحفزات مثل الإعجاب بالجنس الآخر وغير ذلك.

والحاصل: أنّه إذا دار الأمر بين الخلل في بعد جسمي قد نشأ على وجه سليم ولم يزل كذلك من دون أيّ شك، وبين الخلل في انطباع متجدد في مرحلة البلوغ والمراهقة أو قبيل ذلك فلا شك أنّه ينبغي أن نعتبر الخلل في البعد النفسي الطارئ أسوأ بعشرات الحالات النفسية غير المستقيمة التي تنشأ لاحقاً في أثر البيئة والعوامل الظاهرة والكامنة التي تنطوي فيها جملة من الحالات الغريزية المتفق على أنّها حالات منحرفة مثل توجه الميل الغريزي إلى الأطفال والمراهقين حصراً، أو إلى الحيوانات أو غير ذلك مما هو معروف في علم الطب الجنسي.

٢- دلالة الخصائص الجينية والجسدية على الانطباع الموافق للجسد.

(١) وسيجيئ توضيح ذلك في موضعه.

الوجه الثاني: إنّ الخصائص الجينية والجسدية المغايرة للانطباع الشاذ للإنسان عن جنس نفسه تصلح مؤشرات قاطعة على أنّ الانطباع المماثل للذات عن الجسد هو الانطباع الذي له مبادئ جينية في الإنسان، بينما ليس هناك أيّ مؤشر علمي باعتراف أهل العلم والاختصاص على أنّ للانطباع المغاير عن الذات أيّ منشأ جيني، وهذا الأمر يصلح مقياساً للانتباه إلى أنّ الحالة الجسدية والانطباع المتعارف الموافق لها هما الحالة المستقيمة والانطباع المستقيم، وأنّ الانطباع المغاير عن الذات هو موضع الخلل في هذه التركيبة المتناقضة (من الجسد والانطباع المغاير).

والوجه في البناء على نشأة الانطباع الموافق للجسد للخصائص الجينية والجسدية دون العوامل المستجدة لاحقاً هو الملاءمة الملحوظة بين تلك الخصائص وبين الانطباع الموافق عن الذات وهي ملاءمة واضحة، ولذلك يفترض صاحب الانطباع المغاير أنّ ما يجده من الخصائص الجسدية حالة خاطئة.

ومما يساعد على ذلك: أنّ الانطباع المماثل للجسد هي الحالة الغالبة في الإنسان، والانطباع المغاير حالة قليلة ونادرة، ومن غير المعقول جداً افتراض أنّ هذه الحالة الغالبة كلها تنشأ عن البيئة محضاً، بل لا ينبغي الشك في دور الخصائص الجسدية الملائمة في نشأته، وتكون البيئة في الحقيقة عموماً محفزة ومثيرة لما هو كامن في الذات.

نعم، تأثير هذه الخصائص الجينية والجسدية للإنسان في الأبعاد الذهنية والنفسية هو دور ناعم، بمعنى أنّه يوجّه الإنسان إلى المسار الذهني والنفسي الملائم توجيهاً ظريفاً، وينفتح بتناسب نمو الإنسان، كما يجد ذلك أهل العلم والاختصاص، وهذا

المعنى ملائم لحقيقة مشهودة وهي أنّ الإنسان ينشأ جسداً ثم تنمو فيه الأمور
الذهنية والنفسية لاحقاً على سبيل التدرّج، فالاقتضاءات الذهنية والنفسية التي
توجه الإنسان نحو مسارٍ ما، هي وإن كانت كامنة في الذات منذ البداية لكنّها توجّه
الإنسان نحو غاياتها بأسلوب ذكي وظريف وناعم وتدرّجي، ولذلك لا يسهل
رصده في حالة الغباء ويتأتى التنكر له في حال التعامي، ومن ثم يصح القول إنّ لغة
التكوين الجيني والجسدي هي لغة الإعداد والترميز والإشارة التي يتبلور محتواها
ويتضح تدرّجاً، ولا يُتوقع منها أزيد من ذلك^(١).

وبذلك نعرف أنّ الانطباع المماثل عن جنس الذات أمر يدفع إليه التكوين
الجيني والجسدي دفعاً بيئياً بعد الالتفات إلى نظام التأثير الجيني والجسدي في الأمور
الذهنية والنفسية.

٣- دلالة التأمل في كيفية نشأة انطباع الإنسان عن جنسه.

(١) ويشبه ذلك لغة الإله سبحانه في دلالة الإنسان على وجوده من خلال مشاعر الحاجة التي تتبلور
تدرّجاً ومن خلال دلالات النظم في الطبيعة من الكون والكائنات، فهي لغة مفهومة حقاً ولكنها لغة
صامتة تتبلور تدرّجاً، وذلك ملائم مع طبيعة الإنسان والكون، ولكنه يحتاج إلى بعض الانتباه
والإنصاف ويمكن أن يقع عرضة للإنكار والتعامي، ولذلك قال بعض أهل العلم بالفيزياء المدّعين
بالإله بعد بيان وضوح دلالة نظم الكون على الإله إنني لا أدري كيف كان ينبغي للإله أن يدل الإنسان
على وجوده؟!

والمقصود بهذه المقارنة إلفات النظر إلى أنّ دلالات الكائنات على قوانينها وأسبابها إنّما هي بلغة تكوينها
وإعداداتها ونظمها ولا ينبغي للإنسان الحصيف أن يتوقع أزيد من ذلك ويتنكر لتلك الدلالات على
أساس عدم وفائها.

الوجه الثالث: إنّ التأمل في كيفية نشأة انطباع الإنسان عن جنسه - من خلال التأمل الوجداني من الإنسان في نفسه وفي حال الأطفال من حوله ومن خلال الأساليب العلمية المبنية على الاستقراء والاستبطان - يفضي بشكل واضح إلى إدراك أنّ هوية الإنسان الجنسية - بمعنى الانطباع الفعلي عن جنسه - تتكوّن على أساس وعيه بالجسد، ولكن إذا تكوّن لديه انطباع زائف أو ميل مختلف من خلال المظاهر الاجتماعية وعوامل التلقين والتقليد والتنافس من قبل أن يعي حقيقة الذكورة والأنوثة فإنّه قد يتمسك بهذا الانطباع والميل، ويكون ذلك مانعاً عن انبثاق الوعي عن الذات وفق المقتضيات الطبيعية الملائمة مع التكوين النفسي عند مرحلة المراهقة تزامناً مع النمو الجنسي في أبعاده الجسمية والذهنية والنفسية.

بيان ذلك: أنّ جنس الإنسان يبدأ جسدياً، حيث يتكون منذ نشأته بالتلقيح بين الذكر والأنثى، ثم تتكون الأعضاء المائزة بين الجنسين ضمن مراحل تطور الجنين وبعد ولادة الإنسان واكتساب شيء من الوعي يبدأ شعوره بذاته وجسمه، إلا أنه لا يزيد هذا الوعي على الاطلاع على الجانب الجسدي من الجنس من غير وعي وتركيز ومشاعر جنسية، نعم تختلف خصائصه النفسية حسب كونه ذكراً أو أنثى كما يجد ذلك عامة الآباء في ملاحظة الطابع النفسي لأولادهم بالمقارنة بينهم، فالأولاد الذكور يميلون إلى ألعاب تمثل القوّة والحزم كما أنهم يتمتعون بعضلات أقوى، والإناث يملن إلى ألعاب تمثل الرقة والعاطفة وهن يتمتعن بعضلات دون ذلك، وقد يحدث لدى بعض الأطفال عند بلوغ سبع سنوات أو بعدها قبل المراهقة الانتباه

إلى اختلاف الجنس وعلاقة المحبة بين الجنسين ولكن من غير انتباه إلى حقيقة الأمور الجنسية بل على سبيل اقتفاء ما يتعلمونه ويشهدونه لدى الكبار كالوالدين.

إلا أنه بعد طي الإنسان لمرحلة الطفولة وبلوغ المراهقة يحدث لديه وفق توقيت داخلي حيوي (بيولوجي) نموّ جسيمي وجنسي ملفتٌ له من خلال الإفرازات الهرمونية الخاصة للغدد الجنسية بإيعاز من الدماغ، وبذلك يتبلور لديه الشعور بجنسه، فينمو في الذكر الشعور بالذكورة بما يستجد من مظاهرها ومشاعرها، وينمو في الأنثى الشعور بالأنوثة بما يستجد لديها من مظاهرها ومشاعرها، فيكون ذلك بداية تكوّن الهوية الجنسية للإنسان بالتزامن مع النمو الجسيمي الجنسي وإنتاج الغدد الخاصة للهرمونات الذكرية والأنثوية، ثم لا يزال ينمو لديه الشعور بهويته الجنسية ومقتضياتها حتى تنضج لديه هذه المشاعر وتبلغ درجة من الوضوح والجلاء فيستقر عليها.

ومن الطبيعي المشهود في عامة الحالات أنّ الانطباع النفسي الذي يحدث للإنسان عن جنسه عند المراهقة نوعاً يكون نوعاً من الشعور النفسي بالأعضاء والمظاهر والاقضاءات الجنسية فيكون شعوراً بالذكورة والرجولة في الذكر وشعوراً بالأنوثة في الأنثى.

فالهوية الجنسية للإنسان تتكون بجانبها الجسدي منذ نشأته جينياً، وتتكون بجانبها النفسي الفاعل عند المراهقة بشعور الإنسان بجسده وما ينطوي عليه ومقتضياته كاستجابة منه للنمو الجسدي الجنسي حينها، وبذلك يتطابق البعد الجسمي والبعد النفسي والبعد الإدراكي للإنسان عن نفسه.

فهذه حالة مشهودة يجدها الإنسان عن نفسه بالتأمّل، كما يجدها الوالدان عموماً في شأن الأولاد، ويجدها سائر من يتعامل مع الأولاد تعاملًا يوجب الاطلاع على خصائصهم في مرحلة المراهقة كالأطباء.

نعم قد يشذ عن ذلك نسبة ضئيلة للغاية من المراهقين فيتكوّن لديهم انطباعاً عن جنسهم مغايراً لوضعهم الجسدي، إلا أنّ مثل هذه النسبة الضئيلة لا تمنع من دلالة النسق العام للملائم على أنها الحالة الفطرية والطبيعية والمستقيمة كما هو معروف في علم الطب وفي علم الأحياء.

وبذلك يتضح أنّ افتراض هوية للإنسان مختلفة عن المؤشرات الجسدية هو أمر مخالف لفطرة الإنسان بمعنى سير الإدراكات الطبيعية لدى الإنسان حسبما نشهده وجداناً، كما أنه يمثل مخالفتها لعلم نفس المراهقة وعلم نفس الجنوسة الذي يبني انبثاق الهوية الجنسية لدى الإنسان على وفق جسده في مرحلة المراهقة وفق التوضيح المتقدم، فالإنسان مفطور على الانتماء إلى جسده على نحو مشهود يجده جمهور العقلاء.

٤- حاجة الإنسان إلى تعيين الهوية الجنسية الاجتماعية منذ الولادة.

الوجه الرابع: أن عمق مسألة الذكورة والأنوثة في حياة الإنسان هو أمر يقتضي أن يحدد جنسه منذ الولادة في المستوى الأسري والاجتماعي مضافاً إلى المنظور الطبي، بينما اختيار الهوية الجنسية إذا فرضنا انفصالها عن الخصائص الجسدية يتعلق بمرحلة متأخرة من العمر وذلك عند البلوغ والرشد، وهذا بطبيعة الحال يوجب مفارقة نفسية واجتماعية للطفل، إذ تقرر انطباعه النفسي والاجتماعي عن نفسه على

الجنس الجسدي إلى أوان البلوغ، ثم يفترض به أن يختار لنفسه بعد البلوغ هوية جنسية حسب ما يشاء سواء وافق جسده أو لا، فلو اختار غير جنسه الجسدي سوف يجد أنه يواجه كل ما ارتكز في نفسه وفيما حوله عن هويته، ويمثل ذلك صدمة له. فهذا منه فطري على أنّ الذكورة والأنوثة ينبغي أن تكون تابعة للجسد للحاجة إلى تحديدها اجتماعياً منذ الولادة ولا يمكن أن يُفرع البناء عليهما على الاختيار الشخصي بعد المراهقة والرشد.

بيان ذلك: أن الطفل منذ ولادته يتمّ تعيين جنسه ومعرفته من قبل الوالدين والأسرة والأقارب والزملاء والأصدقاء وسائر من يعرف الوالدين، ويعنى الوالدان بذلك بشكل خاص إذ لا بدّ لهما من أن يسميا الطفل باسم مذكر أو مؤنث، وهو يكون مصدراً لكنيتهما في الأعراف العربية، كما أنهما لا بدّ أن يختارا له ملابس الذكر أو الأنثى، وقد يشتريان له الألعاب الملائمة مع جنسه.

ثم إنّ الطفل نفسه بعد اكتساب شيء من الوعي سوف يلتفت إلى جسده وجنسه من خلال مقارنة نفسه مع سائر الأولاد وسؤاله حول ذلك.

وعندما يبلغ الطفل مرحلة المراهقة فإنّ حالة الذكر والأنثى ستختلف جسدياً، إذ الأنثى تبلغ نوعاً قبل الذكر وبعلامات جسدية مختلفة، ويكون لكل منهما خصائص في هذه المرحلة الحساسة والتي يلاحظها الوالدان.

وعليه فهو عندما يريد أن يختار هويته لنفسه يكون قد عاش فترة غير قصيرة على أساس هوية جنسية اجتماعية له وفق خصائصه الجسدية، فلو كان له أن يختار هوية

مغايرة له، فإن ذلك يعني تحوله من هوية عاشها وعاشها نفسياً واجتماعياً إلى هوية أخرى جديدة، وذلك أمر غير ملائم جداً من المنظور النفسي والاجتماعي. والذي يزيد الأمر تعقيداً أنّ الأوان الجسمي المفترض والملائم لاختيار الهوية الجنسية للطفل هو مرحلة المراهقة والبلوغ الجسمي التي تبرز فيها الخصائص الجنسية المتفاوتة للذكر والأنثى.

ولكن هذا الأوان ليس ملائماً ولا حكيماً أبداً لتفويض الطفل في اختيار هوية جنسية مغايرة لجسده كما يؤكد عليه كثير من الأطباء، لعدم اكتمال الرشد الفكري الملائم لمثل هذا الاختيار العميق المؤثر في حياة الإنسان أبداً.

وهكذا نجد أنّ افتراض الهوية الجنسية الاختيارية على وجه راشد ينبغي أن يتأخر من المنظور العقلي الحكيم حتى عن مرحلة المراهقة والبلوغ الجسمي رغم أنّ البلوغ الجسمي هو الوقت المناسب لانفتاح الهوية الجنسية بالنظر إلى البعد النفسي والسلوكي والاجتماعي.

ومثل هذا التناقض لن يتفق في حالة تبعية الهوية الجنسية للخصائص الجسدية تلقائياً، إذ لا يزيد دور الإنسان في شأن هويته الجنسية على الوعي بخصائصه الجسدية والانسجام معها، وليس المفروض به اختياره لها بغض النظر عن خصائصه الجسدية.

فهذا الأمر منبه واضح على أنّ تبعية الهوية الجنسية للخصائص الجسدية هو الموافق لما فطر عليه الإنسان والملائم مع الحاجة الفطرية منذ الولادة إلى تحديد هويته الجنسية الاجتماعية.

٥- دلالة وجوه تكامل الذكر والأنثى من خلال قاعدة غاية خصائص

الكائنات الحية.

الوجه الخامس: أنّ تأمل ثنائية الذكر والأنثى في الإنسان وتكاملهما - وفق الإدراكات الوجدانية البديهية لعامة العقلاء في المجتمع الإنساني ووفق قواعد العلوم ذات العلاقة مثل علوم الأحياء وعلوم التشريح ووظائف الأعضاء وعلوم النفس وعلم سلوك الإنسان وعلوم الطب وغيرها - يُفضي إلى أنّ الهوية الجنسية الفطرية للإنسان تلائم الهوية الجنسية الجسدية من جهة وجوه التكامل بين الجنسين المشهودة نوعاً بحسب الإدراكات الوجدانية العامة.

بيان ذلك ببيان أمرين:

الأمر الأوّل: أنّ هناك وجوه متعددة من التكامل بين الذكر والأنثى وهي على

الإجمال:

١- التكامل الجسمي الجنسي العضوي والوظيفي (الفسلجي) بتناسب أعضاء الجنسين المميزة بينهما من حيث خصائصها التشريحية وأدوارها الوظيفية، حيث يكمل أعضاء أحدهما أعضاء الآخر على وجه ينسجم بعضهما مع بعض ويحققان مجموعة متكاملة.

٢- التكامل العضوي والوظيفي في أدوات التناسل والتوليد الحافظ للنوع الإنساني، حيث تم توزيع هذه الأدوات على الجنسين على نحو ملائم فجهز كل منهما بجزء من الخلية الملقحة والأعضاء المنتجة لها فتتكاثر الخلية ببلقائهما وجهزت الأنثى بأجهزة الحمل والإرضاع للوليد.

٣-التكامل الجنسي الشعوري، ونعني به الانجذاب الغريزي المميز لكل من الجنسين إلى الآخر بشكل خاص وذلك أمر وجداني مشهود عند عامة أفراد الجنسين.

٤-التكامل النفسي العام من حيث اختلاف الخصائص النفسية للرجل والمرأة التي توجب اختلاف شخصيتهما النوعية من جهة اتصاف الرجل بالحزم والإقدام والاستجابة لإغراء الأثنى واتصاف المرأة عموماً بالعاطفة واللين والجازبية والإغراء للذكر ومزيد من الحياء، وهذا أيضاً مما يجده عامة الناس على وجه وجداني مشهود، فالرجل والمرأة يلتئمان على وجه خاص ومميز في حياة خاصة وحميمة من خلال ملاءمة الخصائص المتفاوتة بينهما وعدم كون أحدهما نسخة مكررة عن الآخر.

٥-التكامل الصحي الجسدي والنفسي، بمعنى أنّ الاقتران الزوجي والأسري بين الجنسين موافق للصحة الجسدية والنفسية لكل منهما كما يجده الأطباء في الفروع الطبية المختلفة.

إذن هناك تكامل مميز بين الجنسين من وجوه متعددة على وجه بديهي وظاهر^(١) ومعلوم في الاختصاصات العلمية ذات العلاقة.

وينبغي الانتباه إلى أنّ ما ذكرناه في الوجوه الثلاثة الأخيرة من توصيف جهات التكامل النفسي فإنّه يشير بطبيعة الحال إلى التكامل الجسدي في الدماغ، بمعنى

(١) وسيأتي مزيد توضيح لبعض هذه الوجوه في طي الأبحاث المقبلة.

صياغة دماغ كل من الجنسين على وجه مختلف ومتكامل بحيث يستجيب استجابات مختلفة ومتلائمة لدى الجنسين لما ذكرناه من قبل من العلاقة الوثيقة بين النفس الإنسانية وجسدها.

الأمر الثاني: أنّ تأمل حلقة الكائنات الحية ولا سيما الحيوانات يهّدي إلى أنّ كل عضو وغريزة وسلوك موجه عموماً لغاية خاصة يناسبها، وقد لاحظ ذلك بوضوح علماء الأحياء في تأمل الخصائص العضوية والغريزية والسلوكية للحيوانات حيث وجدوا دور تلك الأعضاء والغرائز في الإيفاء بمصالح الكائنات الحية، ولذلك كانت فكرة (الغائية) أو ما بمثابة^(١) موضع قبول عامة علماء الأحياء في توصيفهم الدقيق لتلك الأعضاء والغرائز والسلوكيات، كما يقولون مثلاً أنّ وثب الطبي يتيح له كشف الحيوانات المفترسة والفرار منها، وصناعة العش في أعالي الأشجار يساعد الطيور على التوقي من افتراسها من قبل الحيوانات البرية، إلى مئات وآلاف الموارد الأخرى.

ويحصي علماء الأحياء في كل كائن حيّ عشرات بل مئات أو ألوف من مزايا الأعضاء والغرائز والسلوكيات المشتركة والخاصة فيه ويصفون كيفية تطابقها مع صلاح الكائن وملائمتها مع مقتضيات تكاثره والتعامل مع بني جنسه وحضانهه لأولاده وانسجامه مع الطبيعة من حوله والنباتات والحيوانات الأخرى وسائر عناصر بيئته وغير ذلك.

(١) من فطرية التكوين والسلوك الملائمين.

وهذا الأمر على الإجمال معروف، بل هو بديهي في هذا العصر؛ لأنه جزء من الثقافة العامة المعاصرة بالنظر إلى التعرض لنماذج من ذلك في مادة العلوم والأحياء، وتساهم العلوم المختلفة في بيان تفاصيل هذا الواقع الوجداني المشهود على العموم والإجمال كالعلوم المتقدمة التي أشرنا إليها كما يعلم ذلك أهلها والمطلّعين عليها. وبناءً على ذلك فإنّ التلاؤم والتكامل من الوجوه المتقدمة دليل واضح على أنّ الهوية الجنسية الفطرية النفسية لكل من الجنسين إنما هي وفق الهوية الجنسية الجسدية؛ لأنّ التلاؤم والتكامل على تلك الوجوه قائم بين الذكر والأنثى بحسب الجسد وليس قائماً بين إثنين من جنس واحد ولا بين ذكر الإنسان وأنثى الحيوان، فافتراض الشخص هويته الجنسية على خلاف جسده انحراف عن الوجهة الفطرية للإنسان ومؤثراتها المتواترة على تطابق الهوية الجنسية الإنسانية مع التمثيل الجسدي.

٦- دلالة شعور أفراد كل من الجنسين بعدم انتماء صاحب الانطباع المخالف عن جسده إلى الجنس الذي يفترضه لنفسه.

الوجه السادس: شعور كل من الجنسين بانتماء خاص إلى من يماثله جسدياً دون من يلتحق به ممن يختلف جسدياً عنه.

وبيان ذلك: من خلال أمور:

١- إنّ من المفروض بعد الوقوف على الانطباع المغاير للشخص عن جنسه أن نقف على انطباع سائر العقلاء عن الهوية الجنسية لهذا الشخص، فهل هم أيضاً - بعد افتراض تصديقهم لهذا الشخص فيما يقوله عن نفسه من انطباع مغاير له عن جنسه لجسده - يعدّونه بمجرد هذا الانطباع من الجنس الذي يفترضه نفسه أو أنهم ينظرون

إليه بجنسه الجسدي، ولا يرون انطباعه إلا ضرباً من اضطراب الهوية الجنسية له من جهة انزعاجه من جسده ويرون أنّ من المفروض أن يكون انطباع الإنسان عن جنسه وفق جسده.

هذا، وانطباع سائر العقلاء قد يكون أخرى بالثقة من انطباع الشخص عن نفسه، إذ من المتعارف في العوارض النفسية المرضية كأنواع الوسواس القهري أنّ أصحاب تلك العوارض يعتبرون انطباعاتهم صائبة ولا يجدون في أنفسهم خللاً، ولكن العقلاء الأصحاء يشخصون بوضوح أنّ انطباع هؤلاء ينشأ عن عارض نفسي.

وعليه لا بدّ من تأمل انطباع عامة العقلاء عن الشخص المتحول - الذي يجد لنفسه هوية جنسية مغايرة لجسده - ومدى تقبلهم بفطرتهم لهذا الانطباع. وهذا ما سنوضحه في الأمرين التاليين.

٢- إنّه يمكن لنا اختبار حقيقة انطباع العقلاء من الجنسين عن الشخص المتحول من خلال مدى قبولهم لانتماء المتحول إلى الجنس الذي يفترضه لنفسه فهل الإناث مثلاً يرون انتماء الذكر المتأنث إليهن أو لا، وهل الذكور يرون انتماء الأنثى المتذكّرة إليهم أو لا؟

وذلك لأننا نجد أنّ الشعور الفطري لعامة المجتمع من كل واحد من الجنسين يرى انتماء خاصاً ووشيجة مؤكدة مع من يماثله دون الجنس الآخر، وهذا الشعور بالانتماء والوشيجة في الحقيقة يعبر عن الشعور بالهوية الجنسية المشتركة.

وينبّه على هذا الشعور بالانتماء الخاص والشيجة المؤكدة بين أفراد كل من الجنسين في داخل الجنس الواحد عدم تخرج كل من الجنسين - الرجال والنساء - في إبراز بعض خصوصياته أمام أفراد جنسه وحفظه إياها عن أفراد الجنس الآخر - غير الأزواج -، ومن مظاهر ذلك الاهتمام بفصل أماكن الرجال عن أماكن النساء في الحمامات وغرف تبديل الملابس وغيرها، بل نجد ميل كل الرجال والنساء نوعاً حتى في المجتمعات والأماكن المختلطة كالكليات والمدارس والمجالس إلى الصداقة واللقاء والاجتماع والتعاطف مع من يكون من جنسهم، ويشعرون تجاه الجنس الآخر عموماً بضرب من الخصوصية والبينونة عدا ما كان لأجل الاقتران الزوجي ونحوه، وهذا الأمر هو من جملة أسباب ما نجده من أنّ المجتمع البشري كله يحافظ على الميز في المظهر بين الرجل والمرأة جسدياً، سواء كان من خلال قص الشعر أو الزينة المختصة أو الملابس أو غير ذلك، ولا يجذب شيء من المجتمعات ظهور الرجل والمرأة على وجه لا يعرف الإنسان من يصادفه هل هو ذكر أو أنثى، وهذا أمر واضح في السلوك الإنساني العام، بل لا يتقبل أحد في المجتمع الإنساني أن يتظاهر الإنسان بغير جنسه حتى أنّ أصحاب هذا الاتجاه الحديث الذي يقبل الانطباع المغاير عن الذات والتحول الجنسي لا يميز ظهور أحد الجنسين بمظهر الجنس الآخر ما لم يكن على أساس انطباع مغاير عن الذات، فلا يجوز للرجل مثلاً أن يتظاهر بأنه أنثى وهو لا يجد نفسه أنثى.

٣- إنّ الشعور الذي تقدم وصفه للإنسان بالانتماء والشيجة مع أفراد الجنس المماثل، وبالتمايز والبينونة تجاه أفراد الجنس المغاير، يعتمد على النظر إلى البعد

الجسدي والعضوي، ولا يعتد عموماً بالانطباع المغاير للشخص عن جنسه، لا سيما إذا كان محافظاً على مظاهر وخصائص جنسه الجسدي.

والشاهد على هذا الشعور أننا نجد أنّ كلاً من الجنسين يأبى أن يتقبل انتماء الشخص المتحول عن جنسه الجسدي إلى الجنس الآخر، وخاصة في الفرض المتقدم وهو ما إذا كان محتفظاً بأعضائه الجسدية وكانت بارزة في مظهره كالأنثى المتذكّرة التي تتبيّن أنوثتها الجسدية من خلال صدرها، ولأجل ذلك نجد أنّ النساء يشعرون بالمغايرة مع الذكر جسدياً حتى وإن تمظهر بمظهر الإناث، ولا يجدون له انتماء إلى جنسهن بتاتاً، ويكرهن اطلاعه على خصوصياتهن وينظرن إليه بنظرتهم إلى الذكور تماماً خاصة إذا كان لا يزال واجداً لأعضائه الذكرية مع مزيد استهجان ومقت لهذه الازدواجية.

وربما كان السر في ذلك أنه لا ثقة لدى جمهور العقلاء بتحول الشخص حقاً من حيث خصائصه النفسية والسلوكية وفق انطباعه المغاير لجسده، ويتوقعون أن يكون مضطرب الشخصية الجنسية في إثر تعارض خصائص جسده مع توجهه النفسي، فهو إن كان ذكراً قد تأثّ لن تثق النساء بأنوثته حقيقة، حتى يتعاملن معه كنساء لا سيما مع ما لوحظ في الذكور المتحولين إلى الإناث من نزعات وصفات ذكورية مثل جرأة الذكور المغايرة مع استحياء النساء نوعاً، وإن كان أنثى قد تذكرت فلا ثقة بذكورتها حقيقة حتى يتعامل معها كذكر، لا سيما أنه قد لوحظ في الإناث المتحولات إلى الذكور صفات ونزعات أنثوية.

وهذا الأمر - نعني عدم تقبّل كلّ من الجنسين لانتواء المتحول إلى جنسه المغاير لجسده - لهو من أسباب السعي البليغ من المتحولين جنسياً إلى إخفاء أي بروز لأعضائهم الجسدية المنتمية إلى جنسهم الأصلي من خلال أوضاع غير صحية وملابس ضيقة للغاية - مضرّة بالصحة - حتى يتقبلهم المجتمع الذين يريدون أن يتمموا إليه بإخفاء جنسهم الجسدي، فالنساء المتحوّلات يخفين صدورهن بالإمكان، كما أنّ الذكور المتحولين يلبسون ملابس ضيقة تحت ملابسهم الظاهرية، بل يعد ذلك من أسباب سعي بعضهم إلى إجراء عمليات جراحية وتجميلية حتى يمثّل مظهره مظهر الجنس الذي تحوّل إليه تماماً ويتقبّله أفراد ذلك الجنس فيما بينهم ولا يحافظون على خصوصياتهم على نحو ما يحافظون عليها أمام الجنس الآخر.

والحاصل: أنّ انطباع الشخص عن جنسه بما يغيّر جسده لا يحقق لدى جمهور الجنسين انتواء له وفق انطباعه، فلن تنظر النساء عموماً وفق ما فطرن عليه إلى شخص كامرأة بصفاء إلا إذا كان أنثى بحسب الجانب العضوي، ولا ينظرون إلى ذكرٍ بحسب الجانب العضوي بعين أنه أنثى وإن كان انطباعه عن نفسه أنه أنثى، كما أنّ الرجال لن ينظروا عموماً إلى شخص كرجل إلا إذا كان كذلك بحسب الجانب العضوي، ولا ينظرون إلى أنثى مسترجلة كرجل وإن كان انطباعها عن نفسها أنّها رجل.

بل ينظر كل من الجنسين إلى من يميل ويدعي هوية جنسية مغايرة لبدنه على أنه حالة مضطربة ومرتبكة وليست حالة سليمة، فالذكر الذي يميل على أن يكون أنثى أو يجد نفسه كذلك يبقى متميّماً إلى الرجال في الشعور العام، ولكنه مضطرب

الرجولة ومنقوصها وإنما تشبَّث بالأنوثة تشبُّثاً، والأنثى التي تميل إلى أن تكون ذكراً أو تجد نفسها كذلك تبقى متمية إلى النساء لكنها منقوصة الأنوثة مضطربة فيها.

وهذا التعامل حالة طبيعية وليست متكلفة ولا حادثة بالتلقين والتقليد.

ولأجل ذلك يلاحظ بوضوح أنّ المتحولين وكذلك الذين يوصفون بالجنس الثالث يجدون صعوبة بالغة في الاندماج والتقبل الاجتماعي حتى في المجتمعات الغربية التي اتجه القانون في بعضها إلى الإذعان بالتحول الجنسي وبالجنس الثالث بعنوانه.

ومن الملحوظ لدى الأطباء النفسيين الذين يتعاملون مع حالات التحول الجنسي واضطراب النوع الاجتماعي - وفق تعبيرهم - أنّ صعوبة اندماج المتحولين مع المجتمع هو من جملة الأمور التي تزيد من اضطرابهم، لأنهم لا يجدون تقبلاً اجتماعياً ملائماً، فهم مثلاً إن كانوا ذكوراً لن يجدوا تعامل جمهور النساء معهم بصفاء كامراًة نقيه، بل يجدن المتحول رجلاً متشبَّثاً بالأنوثة، وإن كانوا إناثاً لن يجدن تعامل جمهور الرجال معهن بصفاء كذكر نقي، بل كامراًة متشبثة بالرجولة.

ومهما سعى بعض الباحثين إلى نسبة هذه المواقف العامة إلى التلقين والتقليد الاجتماعي المسبق فإنه لا يبدو سعيّاً صائباً، بل تنشأ صعوبة تقبّل المتحول من قبل الجنس الآخر عند التأمل التام والجامع في أحوال المجتمعات المختلفة عن الشعور الفطري العام لدى الجنسين بتبعية الهوية الجنسية للجسدية.

فالمجتمع الإنساني بجنسيه وبفطرته لا يتقبل الإنسان وفق هوية يدعيها ويميل إليها على خلاف خصائصه الجسدية.

وهذا منبه قوي على الفطرة الإنسانية لمن كان له ذوق ملائم وممارسة واسعة في تلقي المؤشرات الفطرية، وسيأتي لذلك مزيد توضيح في ذكر مخالفة هذه الفرضية لوجه الحكمة.

٧- تحقق المشاعر الفطرية العامة تجاه الجنس المخالف على أساس الخصائص

الجسدية.

الوجه السابع: أننا نجد أنّ المشاعر الفطرية للإنسان تختلف تجاه جنسه عنه تجاه غير جنسه، وذلك أمر بديهي وظاهر، وإذا لاحظنا هذه المشاعر لدى عامة العقلاء من الجنسين وجدنا أنها تبتني على الخصائص الجسدية.

وهذا منبه آخر على أنّ الانطباع العقلاني الفطري العام هو أنّ الهوية الجنسية المستقيمة تكون وفق الخصائص الجسدية، والانطباع المغاير عن الجسد نحو اضطراب في صاحبه، وليس حالة سليمة.

ولتأمل بعض المشاعر الفطرية التي تختلف تجاه الجنس المماثل والمغاير لنلاحظ نوعها تجاه الشخص المتحول.

١- الشعور بالحياء وحفظ الخصوصية، فكل من الجنسين يهتم بحفظ خصوصيته أمام الجنس المغاير عموماً. في غير حالات قصد إثارة الآخر غرائزياً، فالنساء يحافظن على خصوصياتهن على وجه خاص أمام الرجال، وكذلك الحال في الرجال، وهو ضرب من الحياء الفطري الفاصل بين الجنسين الذي يترتب عليه مزيد من الستر أمام الجنس الآخر وتجنب بعض المظاهر والملابس والسلوكيات والأقوال

في محضره دون الجنس المماثل، والحياء هو أحد وجهي العلاقة، وهو لا ينافي وجهها الآخر المشهود، وهو الانجذاب إلى الآخر.

وإذا لاحظنا شعور الجنسين تجاه الأشخاص المتحولين عن جنسهم الجسدي نرى أن هذا الشعور يعتبر بخصائصهم الجسدية لا بانطباعهم الذهني عن أنفسهم، فمن الملحوظ مثلاً - كما ذكرنا من قبل - أن النساء نوعاً يرغبن بحفظ خصوصيتهن أمام الذكور المتأثنين خاصة الذين كانوا على انطباع موافق لهويتهم الجسدية دهرًا ثم تحولوا عنه، ولا سيما إذا كانوا محتفظين - رغم التحول - بخصائصهم الجسدية الذكورية، ولا يشعرون بالراحة في حضورهم على حد شعورهن بالراحة مع الإناث، وهذا أمر مشهود في المجتمعات الغربية التي توجد ظاهرة التحول ومغادرة الجنس الجسدي فيها.

٢- مشاعر التجاذب بين الجنسين، فالرجل يرى روعة خاصة في المرأة وتكوينها الجسدي والنفسي فهو يرى فيها جمالاً مميزاً وإغراءً وتقديراً لخصائصه الجسدية والسلوكية المميزة عن الأنثى ولأجل ذلك ينجذب إليها استجابة لهذه الرؤية الفطرية، كما أن المرأة أيضاً ترى في الرجل روعة وطالباً لها ومقدراً لخصائصها ومميزاتها وداعماً لها في حياتها، ومثل هذا التجاذب هو الذي يعوّل عليه الرجل والمرأة كثيراً في انتخاب الزوج من الجنس الآخر، فهذه خصيصة فارقة في مشاعر الجنسين بين الجنس المماثل والمغاير.

وهذه المشاعر أيضاً تعتبر نوعاً بالخصائص الجنسية الجسدية دون الانطباع الذهني، لأننا نشهد من خلال الاستقراء الاجتماعي عدم انجذاب الإناث إلى الأنثى

المتحولة إلا أن يـكـنّ من أصحاب الميول الشاذة بالمثـال، ولذا نجد أنهن لسن مستعدات للزواج من الأنثى المتذكـرة، كما أنّ الرجال لا ينجذبون إلى الرجل المتأنث وليسوا مستعدين للزواج منه نوعاً.

٣- مشاعر الحذر والحماية لدى الجنسين..

أمّا الحذر فهو من جهة المرأة تجاه الرجل وهو ينشأ من قوة الرجل الجسدية ورغبته فيها وسماح خصائص الجنسين باغتصاب الرجل للمرأة قهراً، ومشاعر الحذر من الرجال حالة معروفة لدى الإناث حتى في البلاد المعروفة بثقافتها في تسوية الجنسين تماماً وإنكار أي اختلاف فارق بينهما في السلوكيات والأدوار، حتى أنّ الإناث يحذرن من الخروج من سكنهن في بعض المدن في أوقات يكون المشهد العام خالياً من الناس مثل منتصف الليل.

وأما الحماية فهي من جهة الرجل، فإنّ الرجل الكريم إذا رأى امرأة موضعاً للتعدي من قبل رجل آخر في موقفٍ ضعيفٍ، فإنّه يُستشار بذلك - كما يستشار عندما يجد الطفل كذلك -، لأنّ المرأة هي أضعف جسدياً من الرجل وهذا أمر مشهود على الإجمال في وقائع الحياة في المجتمعات المختلفة رغم التغيرات الطارئة على بعضها. وإذا تأملنا هذه المشاعر نجد أنها تعتبر بالخصائص الجنسية الجسدية دون التحول الشخصي الذهني فحذر المرأة يبقى تجاه الرجل المتأنث لا سيما إذا كان محتفظاً بخصائصه الذكورية وكان تأنثه بعد أن عاش دهنراً ذكراً متلائماً مع جسده، كما أنّ حماية الرجل للمرأة الناشئة عن الشعور بكون المرأة أضعف لن تشمل نوعاً الرجل المتأنث.

فهذه بعض المشاعر الفطرية للإنسان تجاه جنسه وتجاه الجنس الآخر .
وقد لاحظنا أنها تتفرع نوعاً على الهوية الجنسية الجسدية لا الهوية الاختيارية
المبنية على التماظهر الاجتماعي، فمراعاة النساء لخصوصيتهن إنما هي تجاه الرجل
بحسب الجسد، حتى وإن تأنث، ورغبتهن إنما هو في الاقتران به، وكذلك حذرهن
يكون تجاهه، كما أن الرجل يراعي خصوصيته أمام الإناث ويُغري بالمرأة بحسب
جسدها بشكل خاص لما يكمن من عناصر الإثارة والإغراء فيها، كما يثيره ضعفها
جسدياً ويرق عليها.

وعليه فإن وجود الاستجابات الملائمة للجسد لدى عامة الناس في شأن
المتحول جنسياً يدل على أنهم مطبوعون بفطرتهم ويرون أن الهوية الجنسية إنما هي
وفق الخصائص الجسدية.

ويجدر الالتفات إلى أن هذا الوجه يتراءى بدواً احتجاجاً بالبعد النفسي، ولكنه
لا ينفك عن البعد الجسدي - كما نبهنا على مثله في الوجه الرابع - بالنظر إلى أن
الاستجابات النفسية تجاه الأشياء تتمثل لا محالة في النشاطات الكيميائية للدماغ،
ولذلك فإن كل استجابة نفسية فطرية (كالحياء والانجذاب والحذر والمبادرة
للحماية) تدل على ترتيب ملائم للتكوين الفطري للدماغ ونشاطاته الكيميائية
الطبيعية.

٨- علامات نفسية على الاضطراب النفسي لصاحب الانطباع المغاير عن الجنس

للخصائص الجسدية.

الوجه الثامن: أنّ من الملاحظ من خلال الاطلاع على أحوال المتحولين - من الذكور المتأثنين والإناث المتذكرين - حالات واسعة من الاضطراب الداخلي من القلق والكآبة والإحباط والندم والوجل والتشاؤم والشعور بالنقص، والسلوكيات المتناقضة، وصعوبة الانسجام مع الاجتماع ومصاعب التكيف مع الهوية الجنسية المفترضة وغياب الدافع للعمل وعدم الثقة بالنفس وضعف الشخصية والعجز عن التصميم وبعض وجوه الوسواس حول الجسد وحول نظرة الآخرين والتحسس الشديد تجاه الآخرين.

ومن النتائج الملحوظة لهذه العوارض أمور عدة من قبيل الانتحار والشكاية ممن سبب لهم هذا التحول والفشل في الزواج والعلاقت الاجتماعية وتغيير البيئة الاجتماعية واستعمال الأدوية النفسية والأرق أو كثرة النوم وغير ذلك.

ويرجح وفق مناهج علم النفس والطب النفسي في تحليل منشأ الاضطرابات النفسية أنّ من العوامل الأساسية لهذه الحالات هو ضرب من الازدواجية وتعدد الشخصية الداخلية، وعدم استقرار الهوية الجنسية الجديدة - المغيرة للجسد - وصفائها كما هو الحال في عامة الناس الذين تكوّن شعورهم بجنسهم مطابقاً لخصائصهم.

وبتعبير آخر، أنّ صورة جسد الإنسان تعمل في داخل الإنسان عملها بالضد من الانطباع الحادث له عن جنسه على خلاف جسده، وهذا يسبب نوعاً من تعدد الشخصية الجنسية للشخص وتكون إحدهما مسيطرة عليه وهي الانطباع المغاير للجسد، ولكن تكون الأخرى (النابعة من الجسد) فاعلة حتى وإن كان رافضاً لها في

وعيه، إلا أنها تكون حاضرة في ذهنه دوماً على نحو ارتكازي، وفي المستوى الأعمق في لاوعيه الداخلي، ومن ثم تظل على نفسه وخواطره النفسية.

فالشخص المتحول في الحقيقة يعيش بين صورتين متصارعتين: صورة ملائمة للجسد، وصورة أخرى مغايرة له، فلا تصفو هويته الجنسية حتى في مستوى انطباعه عن نفسه على ما يغير جسده على نحو حاسم وإن كان يرغب أن يكون كذلك. وقد يجد الشخص المتحول العوارض النفسية المؤذية من غير أن يربطها بالتحول المفترض، ولكن من المعروف في علم النفس أن كثيراً من الاضطرابات النفسية تنشأ عن مناشئ لا يستحضرها الشخص، أو لا يستطيع أن يعرف الارتباط بينها وبين الاضطراب النفسي، ولكن الطب النفسي يعلم من خلال الخبرة والممارسة العلاقة بين الحوادث والاضطرابات النفسية.

فهذا مؤشر آخر من خلال الانتباه إلى المضاعفات النفسية للانطباع المغاير لدى الإنسان عن جنسه على أن هذا الانطباع ليس انطباعاً سليماً وصائباً، بل هو ضرب من الصورة الخاطئة عن الذات التي تتمسك بها في إثر عوامل بيئية واجتماعية.

٩- دلالة التناظر الأحيائي مع سائر الكائنات الحية المماثلة.

الوجه التاسع: التناظر الإحيائي (الجسدي والنفسي والسلوكي) للإنسان مع

سائر الكائنات الحية المماثلة

بيان ذلك ببيان أمور ثلاثة:

١- إن ظاهرة الانقسام إلى الذكر والأنثى والغريزة الرابطة بينهما لا تختص بالإنسان، بل ذلك موجود في كل الحيوانات فإن النوع الواحد منها أيضاً يشتمل على

ذكر وأنثى، وهناك اختلاف جسدي بينهما في كثير من الحيوانات على نحو مماثل مع الإنسان تماماً، كما أن هناك غريزة رابطة بينهما ينتج عنها الالتقاء بين الجنسين، وهناك ظواهر كثيرة مرتبطة بهذا البعد مشتركة مع الإنسان - مع فرق في بعض التفاصيل - مثل تعمد الذكر أو الأنثى للحركات المثيرة واختيار الأجل للشاركة وخضوع الأنثى وتواضعها للذكر وإقدام الذكر وجرأته، والاقتران الخاص بين اثنين من الجنسين دون العلاقة العابرة والمشاعة، وتوزيع الأدوار وغير ذلك.

٢- إن من البديهي أن الهوية الجنسية للحيوانات الذكر والأنثى إنما هي على وفق الخصائص الجسدية، ويكون فيها الذكر والأنثى مجموعة واحدة على حد الأسرة في الإنسان والتكاثر وحضانة الأولاد حتى الاستقلال ويكون ذلك سبيلاً إلى استمرار النوع الحيواني.

وليس هناك بعد آخر للهوية الجنسية في الحيوانات غير ما يتمثل في الخصائص الجسدية، فلا توجد لدينا ظاهرة أن يكون انطباع الحيوان عن نفسه على خلاف جنسه، أو يظهر عليها سلوكيات توافق ذلك بأن يسعى إلى الاقتران بالجنس المماثل بدل الجنس المغاير مثلاً.

٣- إن من المعلوم في علم الأحياء أنه يهتدي في أحوال بعض الكائنات الحية ببعضها الآخر في الجوانب المشتركة فيها في شأن تكوينها الخلوي والعضوي والغريزي والسلوكي ولا سيما إذا كانت متقاربة^(١).

(١) لقد كان التحول الجنسي أولاً ضرورة واضطراً ثم اتسعت وأصبحت هواية واختياراً.

ولذلك يُهتدى في علوم أحياء الإنسان ومنها علم التشريح وعلم وظائف الأعضاء وعلم الخلايا وغيرها بأحوال الحيوانات، كما يقع العكس، وذلك أمر معروف.

ومن جملة النواحي التي يلاحظ اشتراك الإنسان مع الحيوانات فيها اشتراكاً قريباً في علم الأحياء المقارن ما يتعلق بالذكورة والأنوثة في أبعادهما الجسدية والتشريحية والخلوية والوظيفية والنفسية والسلوكية وغاياتها، وهو أمر معروف. وعلى ضوء ذلك يمكن للباحث الأحيائي أن يستأنس لمعرفة الذكورة هو الأنوثة في الإنسان بما يجده في الحيوان، فإذا كانت الذكورة والأنوثة في الحيوان ترتكز على البعد الجسدي ويتسق مع الخصائص النفسية والسلوكية فإن ذلك ما يساعد على اكتشاف المسار المستقيم في الإنسان بالالتفات إلى أنه الحالة العامة - عدا حالات شاذة -.

نعم، قد يتساءل عن أنه إذا كان الإنسان والحيوانات مشتركين في خصائص الذكورة والأنوثة، فلماذا امتاز الإنسان بكون انطباعه عن جنسه أحياناً مخالفاً لخصائصه الجسدية، وذلك مما لا يقع في الحيوانات.

والجواب على ذلك من وجهين:

١- إن هذه الحالات الشاذة والتي يختص بها الإنسان تفسر في ضوء ما عُلِم من تعرض الإنسان لاضطرابات إدراكية ونفسية وسلوكية يختص بها من دون الحيوانات من جهة كونه أكثر رقياً وامتيازاً من الحيوانات، فهو يمتاز بالفكر والنظر والتأمل مما يوجب أن يكون معرضاً لأوهام وتخيلات يختص بها، ولذلك يكون هناك

مجال لابتلائه بعوارض إدراكية ونفسية وسلوكية لا محل لمثلها في الحيوانات، وقد لوحظ فعلاً العديد من الانطباعات والرغبات والانفعالات والسلوكيات الغريزية الشاذة لدى الإنسان مما لا يعهد لدى الحيوانات مثل الاقتران الشاذ بالمائل^(١) والرغبة الشاذة إلى الأطفال المراهقين أو الحيوانات وكذلك الاستمتاع الشاذ بالسلوكيات العنيفة والمؤذية للغير (المعبر عنه بالسادية) أو للنفس (المعبر عنه بالمازوخية)، كما لوحظ ابتلاء الإنسان بالعديد من العوارض المرضية العقلية والنفسية التي يختص بها، ولا تجري في الحيوانات بتاتاً.

٢- إنَّ هناك بعداً آخر في الإنسان يسمح له بالخروج عن السلوك المستقيم والملائم، وهو أنَّ الإنسان كائن مختار، وعليه لن توجب الدواعي الملائمة في شأنه سلوكاً لا يتخلف عنه كما هو الحال في الحيوانات، بل يمكن له إن يستجيب لتلك الدواعي أو يخالفها تأثراً بدواع أخرى تدعوه إلى سلوكيات غير ملائمة، ولذا احتاج الإنسان إلى أبعاد إضافية في داخله غير الغرائز الطبيعية لضبط سلوكه على وجه ملائم، وتتمثل تلك الأبعاد في أمور:

١- ما أودع في ضميره من القانون الفطري الطبيعي والأخلاق الكريمة.

٢- نزوع إلى مقتضى الحكمة والصلاح وإلهام له بموافقة السلوكيات النوعية للصلاح والحكمة.

٣- حذره من حكم جزائي يستوجبه في حال تخلف القانون.

(١) وربما طرح وجود مثله في الحيوانات وهو غير دقيق وسيأتي عرض ذلك.

وهكذا كان هذا البعد - وهو كون الإنسان مختاراً - مؤثراً في تولد الاتجاهات الشاذة لدى الإنسان غير الملائمة لصلاحه النوعي، وذلك أمر ملحوظ بشكل عام. ونعتقد أنّ هذين البعدين هما اللذان يسمحان بحدوث حالات شاذة وغير ملائمة في الإنسان دون الحيوانات ومن جملتها الانطباعات المغايرة عن الذات والميول الشاذة.

إذاً نلاحظ من خلال ما ذكرناه أنّ تأمل حال الكائنات الحية المشاركة والقريبة للإنسان تشير إلى أنّ فطرة خلق الإنسان مثلها على تبعية الهوية الجنسية وفق الخصائص الجسدية.

وقد يطرح في مقابل ما تقدم أنّ الإنسان يمتاز - كما ذكر - بالفكر والتأمل وهذا الأمر يسمح للإنسان بخصوصيات إدراكية ونفسية وسلوكية واستحقاقات قانونية وأخلاقية يمتاز بها عن الحيوانات.

ومن الجائز أن يكون الانطباع المغاير عن الذات من هذا الباب؛ لأنّ الخصائص الإدراكية والسلوكية الاجتماعية للإنسان تسمح له بافتراض هوية لنفسه تستتبع سلوكيات اجتماعية ملائمة لها.

وهذا الطرح ليس وجيهاً: وذلك لأنّ امتياز الإنسان فعلاً يسمح له بخصوصيات إدراكية ونفسية راقية ملائمة له من دون الحيوانات، لكنه يفتح في شأنه أيضاً التعرض لأمر شاذة وخاطئة كما تقدم.

وافترض طور واهم للذكورة والأنوثة لا يبدو له معنى، ثم فصل الخصائص الجسدية عن مقتضياتها الوظيفية والسلوكية والنفسية - على خلاف الإدراك والاتجاه

الإنساني العام - هو أشبه بأن يكون من قبيل تعرض الإنسان لإدراكات خاطئة واتجاهات شاذة منه بأن يكون من قبيل الخصائص الراقية للإنسان.

فهذه جملة وجوه تنبه على مجافة الانطباع المغاير للإنسان عن جنسه لجسده للفطرة الإنسانية الجسدية والنفسية، وهي وجوه غير بعيدة عن الإدراك العقلاني العام على الإجمال، ولكن يفصلها أبحاث العلوم ذات العلاقة.

البحث الرابع: في تطابق الهوية الجنسية مع الجسد وفق الهدي الفطري الأخلاقي

للإنسان

توضيح عام حول الهدي القانوني والأخلاقي للإنسان

لا شك لدى عامة العقلاء في أنّ الإنسان يشتمل على قوة داخلية يُعبّر عنها بالضمير ينطوي على أصول السلوكيات اللائقة بالإنسان والحقوق والواجبات التي تثبت له وعليه، ويمدّ الإنسان بمشاعر الاستحسان للسلوكيات اللائقة والاستقباح للسلوكيات غير اللائقة، ويعبر عن هذه القوة بالضمير أو الوجدان الأخلاقي أو العقل العملي، كما يعبر عما يشتمل عليه بالقانون الفطري أو الطبيعي، وهذا القانون هو أمّ جميع القوانين البشرية التي تتحرى الرشد، ويتمم هذا القانون في مساحات غموضه أو غموض تطبيقه بقوانين إضافية تتحرى مقتضى الحكمة والصلاح الإنساني الخاص والعام.

فهذا أمر ظاهر وبديهي يدعن به العقلاء كافة ويجده كل إنسان عاقل من نفسه، ويشهد به اشتراك المجتمع البشري في قبوله والبناء عليه على الإجمال، فهو جزء أساس في كيان الإنسان وشخصيته وبنيته يتميز به عن الحيوانات.

نعم، هناك في أوساط بعض أهل العلم في الغرب من أنكرو وجود ضمير للإنسان بتاتا، وزعم أنه لا مأخذ علمي له، ورأى أن الإنسان إنما بنى على المبادئ المشار إليها من جهة اعتقاده بالمصلحة النوعية فيه، وافترض أن صفة القبح والحزاة والتكد ونحو ذلك مما يعبر عن عذاب الضمير والوجدان أمر غير مبرر ولا علمي وإنما هي حالات نفسية بحتة لا أهمية لها، فالمهم ضمان الفرد لمصلحته بعدم تعرضه بالأذى للآخرين لا من جهة قبحه، بل من جهة إحراز مصلحته وسعادته والأمن من تعرض الآخرين له.

وهذا الرأي غير ناضج جداً ومخالف للشعور الإنساني المحسوس لدى جمهور العقلاء، فهناك ضمير وجداني يستقبح بعض السلوكيات للإنسان مثل الظلم والكذب والخيانة ونحوها، ويندفع العقلاء من هذا الضمير في كثير من الموارد حتى وإن اعتقدوا أن مصلحتهم الخاصة لا تتضرر بذلك.

ولولا دعم هذا الضمير للسلوك السليم لم يكف الاعتقاد بالمصلحة النوعية لاندفاع الإنسان في كثير من الحالات لأنه يرى أن مصلحته الشخصية لا تتضرر بالسلوك العدواني وليس هناك حق عام للآخرين عليه يقتضي رعاية مصلحتهم.

وليس هناك من شك في أن السلوك السليم هو الموافق مع الصلاح النوعي للإنسان، إلا أن المؤشر الفطري على ذلك هو المشاعر التي تثيرها السلوكيات في

نفس الإنسان، فالإنسان قد ألهم الصلاح العام والخاص من خلال هذه المشاعر، وهي طريق أقصر إلى إدراكها من التأمل في نتائج الأعمال ومضاعفاتها، كما أنّ هذه المشاعر فضلاً عن كونها مؤشرات على السلوك السليم محفزة للإنسان على اختيار هذا السلوك، فلو تجرد الإنسان عن الشعور بالقبح والحزاة والنكد في السلوكيات الخاطئة لفقّد جزءاً كبيراً من دوافعه ودواعيه إلى تجنبها.

إذاً لا ينبغي الشك في ثبوت هذه القوة في داخل الإنسان، ولكن غلبة النزعات المادية والفردية تؤدي إلى التنكر لهذه المعاني البديهية وتحليل شخصية الإنسان وكيانه الفطري بعيداً عنها قد ألهمه من المشاعر الراقية والمعاني السامية.

على أنّنا نخاطب في من نخاطبه بهذا الخطاب جمهور العقلاء الذي يوافق على ثبوت ضمير إنساني يقضي بالحزاة والقبح في السلوك الخاطئ ويجد طمأنينة واستحساناً وانسجاماً في السلوك السليم.

اشتغال الضمير الإنساني على مبدأ العفاف المحدد للسلوكيات الغريزية

هذا، ولا شك في أنّ مما ينطوي عليه الضمير الإنساني هو العفاف في الشؤون المتعلقة بالغريزة وهو أساس محددات الغريزة والسلوكيات الغريزية والباعث على ستر المواضيع الحساسة وتحديد الارتباط بين الجنسين بالتعاقد على الاقتران دون مجرد الممارسة وتجنب الاقتران بالمحارم والحيوانات ونحو ذلك، فكل ذلك مما يعبر عنه العقلاء بأنه ينبغي كذا ولا ينبغي كذا، وهذه لغة الفطرة فيما انطوت عليه من المبادئ والقوانين المودعة فيها.

ويتبع هذه القوانين مشاعر الاستحسان لما ينبغي مثل الزواج بالجنس الآخر، والاستقباح لما لا ينبغي مثل العلاقات الخاطئة والسلوكيات الفاضحة، كما يتعلق بذلك صفة الحياء والخجل مما لا ينبغي والغيرة على الآخرين من الوقوع فيه.

وهذه المشاعر مشهودة في الإنسان كما نجده في استقباح الناس للعهر، وللتعري أو لبس الملابس الفاضحة، نعم بعض المتأثرين بالثقافات الحديثة أو غير المتصفين بالعفة في سلوكهم الشخصي يحارب مثل هذه المشاعر ويجدها غير مبررة، ويقول إنَّها ناشئة عن التلقين والتقليد الاجتماعي، ولكن سعة هذه المشاعر وبقائها حتى في المجتمعات الحديثة ولو بمستوى ما، بل جري فريق من هؤلاء المنكرين وفقها في سلوكه العملي يدل على تجذر هذه المشاعر في النفس الإنسانية وإيداعها في الضمير الأخلاقي للإنسان.

وفي هؤلاء المنكرين من يطرح أنَّ الحياء والخجل من بعض السلوكيات الفاضحة لذاتها ليس إلا ضرباً من الضعف النفسي وعدم الثقة بالذات أو التلقين الاجتماعي كما في أنواع أخرى من الخجل والحياة، لأنَّ الإنسان خلق بهذه التفاصيل الجسدية والغرائز النفسية فلا معنى للخجل من إبرازها وممارستها كما أنه لا معنى لاستقباحها بتاتاً، نعم ينبغي له تجنب إيذاء الآخرين فحسب لما يؤدي إليه من خلل الحياة الاجتماعية، فلا محذور في القبول بكل تصرف غير مؤذي للآخرين ولا موجب لاستقباحه.

ولكن الصحيح أنَّ صفة الحياء والخجل - على الوجه المعتدل - هي جزء من المشاعر التي زود بها الإنسان كدعم للسلوك الصحيح والسليم كما في ما يتعلق بستر

المواضع الحساسة وإخفاء السلوكيات الغريزية للزوجين عن الآخرين وغير ذلك، وهي ذات دور مهم جداً في اختيار هذا السلوك

توضيح عام لمساعدة الهدي القانوني الأخلاقي على فرز الحالات المستقيمة عن

المرضية

لا شك أنّ الهدي الأخلاقي للإنسان شاخص مهم لسلامة الخصال والسلوك الإنساني وتمييز الخصال الصحيحة والسلوكيات السليمة عن الأخرى السقيمة صحياً وأخلاقياً.

ولا يختص المقياس الأخلاقي بتحديد السلوك غير الأخلاقي محضاً، بل يحدد أحياناً السلوك غير الصحي أي المرضي وشبهه أيضاً.

وذلك لأنّ السلوك غير الأخلاقي يصدر من الإنسان على وجهين:

١- أن يصدر من الإنسان كحالات مفردة لدواعٍ فيها فيتصرف بأنه سلوك غير أخلاقي محضاً ولا يعتبر حالة مرضية، فارتكاب الخطيئة أحياناً حالة اعتيادية في الإنسان وليس حالة نفسية مرضية، كما هو الحال في من يظلم الآخرين أو يكذب أو يخون أحياناً.

٢- أن ينشأ عن خصلة نفسية مزمنة تزين له الخطيئة وتجميلها له وتحجب عنه الواقع، فهناك يكون للخطيئة بُعد مرضي مضافاً إلى بعده الأخلاقي.

ولنضرب لهذا الوجه الثاني بعض الأمثلة لإيضاح الفكرة:

١. النرجسية (وهي العجب البالغ بالذات) وتصنف النرجسية في جملة وجوه اضطراب الشخصية المعدودة كحالة مرضية، وهي اضطراب مزمن وشامل في

الشخصية وله صفاته وملاحظه السلوكية، ويتضخم في هذا الاضطراب شعور الشخص بأهميته وتتولد لديه رغبة دائمة لأن يكون موضع الإعجاب عند الجميع، ومن الصفات والسلوكيات اللازمة لهذا الاضطراب تضخيم قيمة الذات ومميزاتها وإثبات صفات إيجابية مبالغ فيها لها مثل الذكاء والقوة والجمال، والاعتقاد بعدم إدراك الناس لها والتفريط في حقها، والاعتقاد للنفس بالإنجازات الكبيرة والنجاحات الباهرة والمميزة، وتوقع الإعجاب والإطراء من الآخرين، وقلة التعاطف مع الآخرين وصعوبة التعاون معهم، والغيرة تجاه الآخرين والاعتقاد بأنهم يغارون منه، والبحث عن الاهتمام وإثارة الانتباه، وعدم تقبل النقد وعدم تحمل الإحباط.

وتنشأ هذه الحالة عن أسباب تربوية منها إبداء الإعجاب والتشجيع المبالغ فيه من الأهل مما يؤدي إلى تلقين الطفل بقيمته على وجه مميزة، أو التوبيخ والتحقير المبالغ فيه منهم المؤدي إلى رد الفعل المضاد من الطفل، ويقع للكبير أيضاً إذا أحاط به أشخاص أبدوا الإعجاب المبالغ فيه به دوماً ولو كان ذلك لكونه ذا منصب وكان هؤلاء الأشخاص منتفعين به من حوله أو كان الأشخاص المحيطين به دائماً يحتقرونه ويهينونه.

ولا شك في أن الأوصاف المتقدمة توجد لدى كثير من الناس في مستوى أدنى، إلا أن هذا المستوى الأدنى لا يعد حالة مرضية، لأنه ليس حالة دائمة ومستمرة ولا يوجب تعطل النشاطات الاعتيادية له، وذلك كما هو الحال في سائر الحالات النفسية المؤذية مثل الكآبة والقلق والاضطراب والانعزال ودوام التخيل وكثرة الخطأ في

إدراك الأمور وغير ذلك، فإنها لا تعد حالة مرضية دائماً، بل إذا كانت خصلة ملازمة وحالة مزمنة ومعطلة للنشاطات الاعتيادية لصاحبها.

إذن نلاحظ أنّ النرجسية صفة ذميمة أخلاقياً لما تعنيه من الأنانية المؤدية إلى خطأ إدراك الإنسان عن ذاته وإنجازاته إلا أنها تكون على مستويين:

المستوى الأول: ما لا يبلغ حد الحالة المرضية، وذلك إذا كانت في مستوى أدنى من حيث مساحة تأثيرها ومستواها ومضاعفاتها السلبية النفسية والاجتماعية، وهذا المستوى يكون ذمياً أخلاقياً، وعلى المرء أن يسعى إلى تهذيب نفسه وتزكيتها لأجل تقييم صائب وراشد عنها وتجنب المبالغة فيها والقدرة على التصديق بأخطائها وزلاتها.

والمستوى الثاني: ما يكون حالة مرضية، وذلك ما إذا كانت حالة النرجسية في مستوى أعلى من حيث مساحة تأثيرها ومستواها ومضاعفاتها السلبية، وهذا المستوى أيضاً يكون صفة نقص من المنظور الأخلاقي، بل يجب على صاحبه أن يحول دون صدور أذى على غيره ولو كان اتهاماً أو قولاً بغير علم أو نحو ذلك، وذلك لعلاج نفسه والحد من السلوكيات الخاطئة التي تنشأ منه.

٢. عدم الثقة بالنفس، ويقع في النقطة المقابلة للنرجسية، وهو اضطراب نفسي تضعف فيه ثقة الشخص بنفسه على نحو مزمن، ومن ملاحظه عدم ثقة الإنسان بإدراكاته، وكذلك عدم استحضاره لنقاط القوة في شخصيته وتكبير نقاط الضعف فيه لا من جهة الطموح والسعي إلى التعالي، بل من جهة الوهن النفسي، وكذلك عدم تلقيه خطواته الناجحة ناجحة بالفعل، بل يتوقع أن تكون خاطئة.

وهو ينشأ عن كثرة تخطئة الشخص والاستهانة بآرائه، والحط من مستواه الذهني وتعنيفه على خطئه أو اتفاق كبير منه يأخذ مأخذاً منه، ونحو ذلك. ومن نتائجه الكآبة والقلق وبطء اليقين وكثرة الوسواس وفقدان النشاط والرغبة في الانعزال.

وعدم الثقة بالنفس أيضاً قد يكون في مستوى أدنى لا يبلغ حد المرض، وقد يبلغ المستوى المرضي من حيث مساحة تأثيره ومضاعفاته السلبية.

٣. التلذذ بإيذاء الآخرين وتعذيبهم، ويعرف ذلك بالسادية، ومن أقسامه السادية الغريزية حيث يرغب الشخص ميلاً عارماً إلى السلوك الغريزي المؤذي والمذل للآخرين، ويتوقع أن يكون للتجارب السلبية في مرحلة الطفولة نحو تأثير على حدوث هذا الاضطراب.

وإنما تعتبر هذه الحالة ضرباً من الاضطراب النفسي من جهة منافاتها مع الهدي الأخلاقي الملائم للإنسان، فإنّ الإنسان فطر أخلاقياً على أن لا يستمتع بتعذيب الآخرين حتى لو كان ذلك برضاهم كما نجد لدى جمهور الناس، فمن كان يتلذذ بذلك على نحو مزمن فإنه يعاني من اضطراب نفسي وهو خارج عن الاعتدال.

ومن خلال ما ذكرنا ظهر أنّ الخصال الذميمة أخلاقياً قد تكون في مستوى الممارسة فحسب وقد تبلغ إلى درجة خصلة متجذرة فتعتبر من قبيل الأمراض النفسية التي يخرج بها الشخص عن حدود الاستقامة والسلامة.

وبهذا الاعتبار يصح القول إنّ الحالة المعتدلة للإنسان هي أن يشعر بالمبادئ الأخلاقية العامة على وجه عام وإن انتهكها أحياناً، لأنّ ذلك جزء من الفطرة التي

زود بها الإنسان، وهو يتصف بها إذا لم يعرض عليه ما يوجب تغير حاله، وأما إذا انعقدت له نزعة نفسية شديدة ومزمنة إلى الأفعال غير الأخلاقية، فإن ذلك يكون مرضاً نفسياً.

وهذا يبين تأصيلاً مهماً وهو ارتباط علم الطب النفسي بعلم الأخلاق حيث إن الأخلاق التي فطر الإنسان عليها أحد مقاييس تحديد الحالات الصحية عن الحالات المرضية، وهو ارتباط قد يكون مغفولاً عنه في المنهج السائد في علم الطب النفسي، بل ربما نجده مغفولاً عنه في علم النفس العام كما أسلفنا حيث لا تشتمل الكتب المدرسية حسب الاطلاع على ذكر الفطرة الأخلاقية في ضمن توضيح التكوين النفسي للإنسان وما ينطوي عليه من المعاني الأخلاقية، ولعل مبنى ذلك تحرير مباحث علم النفس الحديث من قبل المدارس الطبية الغربية التي تتبنى إنكار وجود أصالة للقيم الإنسانية، وترى أن هذه القيم تدبيرات اجتماعية بحثة فرضتها المنافع المشتركة للناس، فلا أصالة لها في النفس الإنسانية وذلك خلاف الوجدان العقلائي العام وما أكدته القرآن الكريم كما في قوله سبحانه: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾^(١). والواقع أن الارتباط بين هذين العلمين الأخلاق والطب النفسي لا ينحصر بهذا الوجه، بل هناك وجوه متعددة من العلاقة بينهما^(٢).

(١) سورة الشمس: آية ٨.

(٢) من الوجوه الأخرى للارتباط بين العلمين أن السلامة الأخلاقية هي جزء من السلامة الصحية النفسية للإنسان، لأن الآثام الأخلاقية توجب نكداً في داخل الإنسان وتقلل من شعوره

دلالة الهدي الأخلاقي على تطابق الهوية الجنسية مع الخصائص الجسدية

إنّ من جملة موارد دلالة الهدي الأخلاقي على تحديد الحالة المستقيمة والمرضية هو ما يفترضه الإنسان لنفسه من الهوية الجنسية وما يمارسه من السلوكيات على وفقها.

وذلك أنّ الهدي الأخلاقي يرشد إلى أنّ الحالة المستقيمة هي أن يرى هويته الجنسية وفق خصائصه الجسدية ويمارس السلوكيات الملائمة مع هذه الهوية، فإننا نجد أنّ الشعور العقلاني العام ينظر إلى هذه الرؤية والممارسات الملائمة معها نظرة استحسان بينما ينظر شزراً إلى حالة افتراض المرء بنفسه جنساً غير ما يتمثل في خصائصه البدنية ولا يجذبها ولا يرى اعتدالها واستقامتها من المنظور الأخلاقي،

بالسعادة، مهما تنكر الإنسان لها لأنها مزروعة في باطن الإنسان وعمقه النفسي في مرحلة اللاوعي الإنساني، فالأخلاق الفاضلة رغم أنها قد تفرض قيوداً على الإنسان وتسبب له متاعب إلا أنها تساعد على الشعور بالسعادة والاطمئنان والاستقرار النفسي، كما أنها تساعد على الاستقامة النفسية والاعتدال وكأن إلى ذلك يشير القرآن الكريم بالتعبير عن بعض الآثام الكبيرة مثل جحود الحق بعد اتضاحه بالمرض والعمى والصمم ونحو ذلك، فالمراد تشبيهها بهذه الأمراض من حيث الخروج بها عن الاستقامة الداخلية.

وبذلك يُعلم أنّ العوارض النفسية مثل القلق والاضطراب والكآبة والانقباض قد تنشأ عن الحزازات الفطرية من جهة ارتكاب الإنسان لآثام تكدر الفطرة وتوجب النكد لها، ولذلك تكون التوبة والاستغفار والأعمال الصالحة وإصلاح ما سبق بها تيسر مؤثرة في إزالة هذه الحزازة واستعادة الإنسان لحالة السعادة النفسية، وهذا يفتح باباً من أبواب أسلوب العلاج النفسي في بعض الحالات في الطب النفسي.

كما ينظر إليها كثيراً بعين التمويه والاحتيال والتكتم والتكلف، كما ينظر إلى حديث صاحبها عن نفسه بمغايرة جنسه لجسده بنظرته إلى سائر أصحاب الشخصية مزدوجة والمضطربة والمتناقضة، بل يجد كثيراً منهم نفوراً ولا سيما مع احتفاظه بخصائصه الجسدية المتمية إلى الجنس الآخر.

ويمكن أن نتبين ذلك من خلال أمور متعددة:

١- الشعور السلبي لعامة الناس الأعفَاء المنسجمين في انطباعهم عن جنسهم مع خصائصهم الجسدية تجاه الأشخاص المتحولين الذين يغيّر انطباعهم عن جنسهم مع خصائصهم الجسدية، ولهذا الشعور السلبي المشهود مستويات متفاوتة من نحو تحفظٍ أو عدم شعور بالراحة أو كراهة أو نفور، والكراهة والنفور قد تكونان تجاه الحالة نفسها، وقد يسري إلى نفس المتحولين.

ويتمثل هذا الشعور في أشكال مختلفة مثل نوع النظر إليهم والابتعاد عنهم وكراهة التعامل معهم وتجنب صداقتهم.

وهذا كله أمر شائع ومشهود حتى في المجتمعات التي وافقت الجهات الطبية والتشريعية فيها على تحديد الهوية الجنسية للشخص وفق انطباعه عن نفسه وتعريفه لجنسه وعملت على ذلك كثيراً.

ولذلك يعاني المتحولون في تلك البلاد من التمييز ويخرجون في تظاهرات إعلاناً لوجودهم وإلفاتاً للتمييز ضدهم، بل يخفي الكثير منهم تحولهم عن الآخرين، ولذلك يذكر أنّ أعداد المتحولين في تلك المجتمعات حقيقةً تزيد من الأعداد الرسمية.

وقد يـختلف مستوى المشاعر السلبية تجاه المتحولين بحسب أصنافهم وفئاتهم:
فإنّ المتحولين فئات عديدة:

فهم ينقسمون باعتبارٍ إلى المتحولين منذ بلوغهم، والمتحولين الذين عاشوا
بجنسهم الجسدي مدة قد تكون طويلة مثل عشرين سنة أو ثلاثين سنة من غير إبراز
أي انطباع مختلف عن جنسهم، ثم تحولوا إلى الجنس المغاير، فالشعور بالكراهة تجاه
حالة هؤلاء المتحولين بعد مدة من التقبل لجنسهم أكثر من المتحولين منذ بلوغهم.
وباعتبار آخر ينقسم المتحولون إلى الذين يزيلون خصائصهم الجسدية، كالذكر
المتأنت الذي يزيل الأعضاء الخاصة بالذكور وإلى الذين يبقون هذه الخصائص،
فالفئة الأخيرة محل تحفظ أكثر لدى الجمهور من الفئة الأولى، ولا سيما إذا كانت تلك
الخصائص بادية عليهم بالصفات الاجتماعية للذكور، ويتأكد ذلك أكثر إذا كانوا
يمارسون النشاطات الغريزية للذكور وينجذبون إلى الإناث بشكل أكبر.

٢- شعور المتحولين أنفسهم بالتعامل السلبي للناس معهم، وممارستهم التمييز
والكراهة ضدهم، ويجد الذكور المتأنتون بشكل خاص تعاملاً سلبياً أكثر من
الإناث، لأنّ الإناث أحرص بالفطرة - من جهة الحياء الذي أودع فيهن - على حفظ
خصوصياتهن أمام غير جنسهن.

ويمكن القول إنّ المتحولين في كثير من الحالات يتلون بحال من الوسواس
تجاه احتقارهم من الآخرين ويبالغون في فهم سلوك الآخرين من جهة حساسيتهم
الشديدة في الموضوع.

ولكن الإنصاف رغم ذلك أنّ المرء يجد دلالة على عدم تقبل هذه الحالة بمستويات دلالة من الإشارة القولية والسلوكية المتنوعة.

٣- توصيف المسؤولين المعنيين كالقضاة وغيرهم لتعامل الناس مع المتحولين بأنّ ذلك أعمال كراهية ضد هؤلاء، ويعتبرون مثله جريمة تستوجب المؤاخذه القانونية.

ويمكن القول إنّ المسؤولين في بعض البلدان يبالغون أحياناً في اعتبار الأقوال والسلوكيات مصاديق لأعمال الكراهية والتبغيض ضد المتحولين^(١).

(١) ومن موارد المبالغة ما يلي:

١- إنهم لا يفرقون بين كراهة صفة في الشخص وكراهة الشخص صاحب الصفة، فليس كل كراهة لصفة ما تكون كراهة لصاحبها بالضرورة، بل قد يكون صاحبها محبوباً للكراهه، ويشير إلى هذا الفرق كلام للإمام علي (عليه السلام) في نهج البلاغة حيث يقول ما مؤداه: (إنّ الله قد يحب المرء ويكره عمله).

٢- إنهم لا يفرقون بين إظهار الكراهية وبين الرغبة في حفظ الخصوصية، فالفتاة المريضة التي تحتاج إلى الكشف عنها لإجراء العملية لها إذا كرهت اشتراك الذكر المتأنت بين الطاقم الطبي المكوّن من الإناث فإنها لا تكون قد أبدت بالضرورة كراهية تجاه الذكر المتأنت، بل رغبة في حفظ الخصوصية معه، وتلك حرية شخصية لها، وإذا كان ذلك الشخص يشعر بالأذى في استثنائه من الطاقم الطبي المكوّن من الإناث فإن تلك الفتاة أيضاً تجد أذى بحضوره عند الكشف عنها وإجراء العملية لها، على أنّ هذا أذى يحصل للغير من ممارسة حرية شخصية بحتة لا مساس لها بالغير كالذكر الذي يتأذى من عدم رغبة الأنثى في حضوره عند الكشف عنها، ومثل هذا لا يبرر بتاتاً تحديد الحرية الشخصية للفتاة.

ولكن بالرغم من هذه المبالغة في ادعاء الكراهية في عدد من الحالات، فإنه لا يمكن إنكار أنّ عامة الجنسين المستقيمين ينظرون إلى المتحولين إلى جنسهم بعين عدم تقبل هذه الحالة بصفاء.

هذا عدا فئات خاصة تقبلوا ذلك لأسباب خاصة، ومن جملتها:

أ. بعض الأطباء الذين يتم تدريسهم سلامة التحول من المنظور الطبي كأصل ثابت وصارم، واعتباره جزءاً من الثقافة الطبية الضرورية، فهم ينشؤون على تقبل ذلك، على أنّ من هؤلاء من يتقبل ذلك في حياته المهنية، ولكنه لن يتقبل ذلك في حياته الشخصية والاجتماعية.

ب. بعض الوالدين في البلاد الغربية الذين حدث التحول لدى أولادهم ومنطلقهم في قبول ذلك الشفقة على أولادهم بعد أن خرج الأمر من أيديهم.

ج. الموصوفون بالميوعة الجنسية في سلوكهم الشخصي، فإنّ كثيراً منهم بطبيعة الحياة لا ينظر بكراهية إلى الحالات اللاأخلاقية لأنها مسا نحة لحالتهم، ولأنهم يجدون لهم متسعاً من الأنشطة اللاأخلاقية بوجود هؤلاء.

٤- اهتمام واسع من جمهور الآباء والأمهات في البلاد الغربية بتربية أطفالهم وفق ما يطابق جنسهم الجسدي، وحذرهم من أن يحدث لديهم انطباع مغاير عن جنسهم،

ومثل حالة الفتاة المريضة عشرات الحالات الأخرى التي يرغب فيها جمهور النساء بحفظ الخصوصية تجاه الذكور المتأثنين ذوي الخصائص الذكورية النفسية والجسدية مثل رغبة الفتاة عن الاشتراك في الرياضات النسائية بحضور الذكور المتأثنين، ورغبتها عن تبديل الملابس بحضور الذكور المتأثنين في غرف تبديل الملابس في المدارس والمحلات والأماكن الرياضية.

وقد يقع بعضهم موضع ملامة من قبل بعض الأطباء أو من قبل بعض المعلمين - الذين يعملون وفق القرارات التعليمية - بدعوى أنّ ذلك نحو اضطهاد للطفل، وقد يندرون بأنه في حال تكرّر ذلك منهم فإنه سوف يؤخذ الطفل منهم!

فهذا السعي من جمهور الوالدين لتربية أولادهم على التطابق مع جسدهم في انطباعهم عن جنسهم يعبر في كثير من الموارد عن كراهة هؤلاء لحالات التحول واستقباحتها ويشير إلى حكم فطري داخلي يقضي به ضمائرهم وأخلاقهم وهو أنه (ينبغي للمرء أن يكون انطباعه عن جنسه مطابقاً لجسده)، و(ينبغي للوالدين أن يقوا أولادهم من هذا المحذور)، وهذا الحكم ب(ينبغي) و(لا ينبغي) حكم أخلاقي وقانوني (بالقانون الفطري الطبيعي)، وإذا كان هؤلاء الوالدان غالباً لا يتعرضون لغير أولادهم بالنصيحة أو إبداء الكراهية فهو من باب العرف القائم لديهم بعدم التدخل في الشؤون الشخصية للآخرين أو الحذر من تأذيمهم أو من الملاحقة القضائية لهم.

٥- اعتبار جمهور الناس الموصوفين بالعفة الذين يتقبلون التحول الجنسي لمن وجد انطباعاً مغايراً لجسده عن جنسه في تلك البلاد أنّ التحول حالة اضطرارية تصحّ حيث لا محيص لصاحبها عنها، ويرون أنه ينبغي أن يجري النظم الإنساني والاجتماعي والأسري العام على صيانة الأطفال عن الانطباع المغاير للجسد.

وهذا الحكم (ينبغي) بدوره ينتمي إلى حكم أخلاقي وقانوني فطري، ويعبر عن أنّ التحول حالة غير ملائمة ولا لائقة أخلاقياً و فمّن اضطر إليه اضطراراً حقيقياً فلا حيلة فيه كما في سائر موارد الاضطرار إلى أمور لا ينبغي ارتكابها في نفسها مثل

أكل القاذورات والأشياء التنتنة والفاسدة، ولا ينبغي أن يمارسه الشخص لمجرد هواجس عابرة، أو هوى وميوعة، أو تجربة أمر جديد.

٦- وبعده، فإنّ الواقع أنّنا نلاحظ أنّ في من يحمل الانطباعات والميول والسلوكيات الشاذة من الموصوفين بالعفة من يجد في نفسه حزازة ونكداً منها ويرى أنّ ذلك أمر قبيح وغير لائق، لكن بعضهم يرى أنه لا محيص له عن ذلك، وآخرين يسعون إلى عدم الاستجابة لها في السلوك وكثير منهم يوفق في ذلك لقوة الحواجز الأخلاقية والأسرية والاجتماعية والمصالح التي تضمنها النموذج المتعارف في الاحترام والإنجاب والتربية السليمة للأولاد على المنهج المتعارف.

٧- من الجوانب الأخلاقية أنّ من المحمود من الإنسان ملائمة الإنسان مع نفسه وهذا ملحوظ في المراحل، فلا يحسن من الصبيان أن يتصرفوا تصرف الكبار، كما لا يحسن من الكبار أن يتصرفوا تصرف المراهقين في الحركات والمظاهر والملابس ونحوها، فهناك أمور ذهنية ونفسية وسلوكية تليق بالإنسان حسب مرحلته العمرية، وذلك في أصله شعور يستمد من الفطرة الإنسانية، وينطبق ذلك على الرجل والمرأة جسدياً فمن اللائق أن يكون الإنسان ذكراً كان أو أنثى ملائماً مع ما جهز به، وليس من اللائق أن يكون متنفرأً منه، وذلك مما يجده جمهور العقلاء، وكأن إلى ذلك إشارة القرآن الكريم بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا كَتَبْنَا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا كَتَبْنَا وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ (سورة النساء: آية ٣٢).

٨- يضاف إلى ما تقدم أن هناك محاذير أخلاقية كثيرة اجتماعية ترتبت في إثر تغيير قاعدة تبعية الهوية الجنسية للخصائص الجسدية يشكو منها كثير من الناس، وذلك من جهة سلب حرياتهم الشخصية في التعامل مع المتحولين، فهناك عشرات المواقف التي يكره فيها الإناث خاصة حضور الذكور المتأثنين معهم لدواعٍ مختلفة منها كالخذر والخوف وكحفظ الخصوصية، ولكنهن يُتَّهمن بالتمييز ضد هؤلاء ويصادر حقهن الفطري والأخلاقي في ذلك، وسيأتي تفصيل هذا الموضوع في ذكر الهدي الحَكَمي عند ذكر الاختلالات الاجتماعية التي تنشأ عن هذه النظرية الحديثة إلا أن المقصود هنا الإشارة إلى المحذور الأخلاقي في ذلك.

وهكذا نلاحظ أننا إذا استنطقنا الضمير الأخلاقي لعامة العقلاء الموصوفين بالعفة فإنهم لا يجدون تحول الإنسان عن جنسه الجسدي أمراً أخلاقياً.

وبما ذكرنا يتضح أن التحول الجنسي عن الوضع الجسدي لا يبدو أمراً لائقاً من المنظور الأخلاقي، ولذلك فإنه لا بد أن يجري التعليم والتربية للأولاد على التطابق الجنسي مع خصائصهم الجسدية، ومهما وقع التساهل مع الحالات الشاذة التي ابتلي بها فإنه لا يصح أن يرفع اليد عن هذا المبدأ الأخلاقي الحكيم فيوجب التساوي بين المعيب والصحيح وبين الخاطئ والصائب وبين الانحراف والاستقامة، فيجعل الجميع خيارات متساوية أمام الإنسان في مقام التعليم والتربية ويتجذر هذا الخلل في الفرد والمجتمع ويشوه السلوك الإنساني العام.

لا تصح ممارسة سلوك الجنس المغاير أخلاقياً إذا لم تقبل ذات الانطباع المغاير

وهناك تساؤل عن أننا إذا لم نتقبل الجزء المتعلق من النظرية الحديثة في الهوية الجنسية بقبول انطباع الإنسان عن جنسه مغايراً لجسده فلا ضير أن نتقبل الجزء الثاني منه بشكل مستقل وهو مشروعية اقتفاء الإنسان لسلوكيات الجنس المغاير، فيكون التحول في السلوك محضاً لا في أصل الهوية الجنسية، فإذا أراد الذكر أن يكون على حد الأنثى فيتزوج بالذكر كالإناث ويتزيا بزيمهن ويتزين بزيمتهن ويختلط بهن فلا ضير فيه، وكذلك الأنثى.

والوجه في تقبل ذلك أنّ هذه السلوكيات التي تميز بين الذكر والأنثى لا تملئها فوارق تكوينية ولا هي مبنية على استحقاقات أخلاقية يشهد لها الضمير الإنساني، بل هي فوارق سلوكية ناشئة عن الأعراف والتقاليد الاجتماعية ولذا قد تختلف باختلافها، فنجد أنّ ما يعد لدى قوم ملبساً خاصاً للأنثى - كالتنورة - هو ملبس مشترك لدى قوم آخر - مثل بعض البلاد الاسكندنافية في عصر سابق -.

وهذه حجة يحتج بها أصحاب الاتجاه الحديث الذين قبلوا بتحول إنسان إلى الجنس المغاير لجسده لمجرد شعوره بأنه من ذاك الجنس دون الجنس الجسدي، فهم يقولون إنّ ما يرتب على الذكور أو الأنوثة الجسدية أموراً مكتسبة ناشئة عن أعراف اجتماعية لا ملزم لها من المنظور الفطري.

والجواب: أنّ هذه الفكرة خاطئة خطأ فاحشاً من عدة نواحٍ نوضحها:

ضرورة التمييز الاجتماعي بين الذكر والأنثى بحسب الفطرة المعترف بها

الناحية الأولى: إنّ ضرورة التمييز الاجتماعي بين الذكر والأنثى من جملة الأمور الفطرية التي يستحسن مراعاتها ويستقبح مخالفتها، فإذا قدرنا أنّ حقيقة الهوية

الجنسية الذكورة والأنوثة هي حالة جسدية فلا يجوز لأحد الجنسين أن يظهر بمظهر الجنس الآخر لأن المجتمع لا يعلم جنسه عند اختلاطه بهم، ويعد ذلك سلوكاً خاطئاً وتمويهاً ذمياً وتشبهاً قبيحاً.

وينبه على ذلك أن عامة المجتمعات البشرية جارية على تمييز الجنسين في المظهر، ولا تجيز أن يخفى الذكر جنسه فيبدو بمظاهر الأنثى، ولا للأنثى أن تخفي جنسها فتبدو بمظاهر الذكر، بل يجد ذلك أمراً خاطئاً وقبيحاً ولا بد من ردع فاعله عن ذلك.

ولذلك نجد أن الإناث يستهجن جداً أن يحضر بيتهن رجل قد تظاهر بمظهر الأنثى، وإذا فوجئن بذلك استقبحن ذلك ونهرن الرجل واعتبرنه رجلاً وضيعاً وسخيفاً ومستوجباً للملامة والذم الأكيد.

ومن الملحوظ أن تميز الذكور عن الإناث قد ضمن في فطرة الإنسان جسدياً ونفسياً وسلوكياً:

ففي الجسد نجد تمييز الجنسين - مضافاً إلى الأعضاء الخاصة التي لا تمثل مظهراً اجتماعياً كافياً من جهة سترها نوعاً - في كون الذكر مشعراً في وجهه وبدنه بخلاف الأنثى، كما نجد في الجانب النفسي والسلوكي اختلاف خصائص الذكر والأنثى في الصوت وفي صفة الحياء وفي العاطفة وغير ذلك مما تقدم.

كما أن من الملحوظ أن الحيوانات أيضاً يتميز ذكرها عن أنثاها - مضافاً إلى الأعضاء الخاصة - في كثير من الخصائص الأخرى كالحجم والألوان والسلوكيات أيضاً وذلك أمر مشهود.

والظاهر أنّ أصل مبدأ التمييز الاجتماعي بين الجنسين موضع وفاق حتى من قبل القائلين بالاتجاه الحديث الذي تقبّل الاتجاهات الشاذة واعتبرها أموراً طبيعية فهم يدعون بهذا المعنى، بمعنى أنهم لا يجيزون أن يظهر أحد الجنسين بمظهر الجنس الآخر المغاير من غير أن يرى نفسه من ذلك الجنس كما لو رغب رجل مقرّ برجوليته أن يكون بين الإناث ويعاشرهن ويسمع حديثهن فظهر بمظاهرهن على وجه لا يميزنه، وإنما ظنوا أنه لا مانع من احتذاء مظاهر وسلوكيات الجنس الآخر إذا شعر الشخص بأنه من ذلك الجنس.

وعليه يصح القول إنّ ضرورة التمييز بين الجنسين في المظهر الاجتماعي أمر فطري متفق عليه بين المجتمعات، حتى وإن اختلفت بعض تفاصيل التمييز باختلاف الأقاليم حسب أذواقهم وتفضيلاتهم.

فإذا كانت تفاصيل التمييز بين الجنسين مكتسبة بدليل اختلاف الأعراف لم يدل ذلك على أنّ أصل الاهتمام بالتمييز اهتمام مكتسب، بل في تجذره واطراده في المجتمع البشري ما يدل بحسب حساب الاحتمالات على أنه ينشأ عن أمر فطري، لأن ذلك عادة شأن الأمور الفطرية.

ويبدو أن إبداع حب التمييز بين الجنسين في فطرة الإنسان إنما كان لملائمة ذلك مع مصالحه النوعية كما هو الحال في عامة الأمور الفطرية حيث إنها علائم على مقتضى الصلاح النوعي للإنسان.

ومن وجوه المصلحة:

أولاً: أن تمايز الجنسين اجتماعياً استجابة لما فطر عليه الجنسان في داخلها بنحو نوعي من السلوكيات المختلفة، فالذكر مفطور على سلوكيات ذكورية، كما أن الأنثى مفطورة على سلوكيات أنثوية، وهي سلوكيات ملائمة مع التكوين الجسدي والنفسي المختلف لهما، ولذلك فإن التمايز الاجتماعي تبلور طبيعي لما طبعا عليه من الاختلاف السلوكي.

وثانياً: أن تمايز الجنسين اجتماعياً يكون تركيزاً على مقتضى الفطرة فيهما حذراً من أن يبتليا بتماهي هذا البعد من جهة الآفات النفسية والسلوكية والأخلاقية الضارة، ويضيع بذلك المسار الإنساني الملائم من الاقتران الزوجي الأسري بين الجنسين والإنجاب، فكانت العناية بأن يتمثل الذكر ذكراً وتمثل الأنثى أنثى تركيزاً للذكورة والأنوثة في كل منهما؛ لأن الحياة الإنسانية وبقاء النوع الإنساني كالحوانات المماثلة متقومة بمحافظتها على هذه الثنائية الرائعة والتركيز عليها للحيلولة دون تمييعها وذوبانها بين هويات متذبذبة ومائعة.

فالإنسان كما يمتاز من بين الحيوانات بميزات نوعية مهمة للغاية من حيث قابليات الإدراك والضمير الأخلاقي فإنه يمتاز بأنه يحتاج إلى جهد كبير في التربية السليمة على السلوك الملائم الذي فطر عليه، فالحيوانات منضبطة من خلال غرائز متحكممة فيها وليست عرضة لاختلالات سلوكية مهددة للنوع ولا تتعرض لنوعها أو لسائر الحيوانات إلا بمقدار ما يفي بحاجتها المحدودة، وأمّا الإنسان فإنه ليس منضبطاً من خلال ما فطر عليه، بل هو عرضة لاختلالات واسعة في سلوكه

الشخصي والاجتماعي بالمقارنة مثل الانتحار وإهلاك بني نوعه وكذلك إهلاك سائر الكائنات الحية من غير حاجة فطرية إلى ذلك، وإفساد الطبيعة والبيئة وغير ذلك. ولذلك زود الإنسان في داخله بهدي أخلاقي وحكمي في السلوك ولزم التركيز على هذا الهدي الفطري حتى ينشأ نشأة مستقيمة ولا ينحرف عنها إلى اتجاهات خاطئة وخطيرة، فكان التركيز على ذكورة الذكر وأنوثة الأنثى من جهة ابتناء فطرة الإنسان وخلقه وصلاحه على هذه الثنائية واستثمارها بالنحو الأمثل.

وثالثاً: أن امتياز النوعين في مظهرهما الاجتماعي يساعد على الانجذاب الغريزي السليم بين الجنسين الذي يحتاج إليه الجنسان إيفاءً بالغريزة ومشاركة في الحياة الحميمة وإنجاباً للأولاد^(١)، فلو كان الجنسان مشتركين في مظهرهما تماماً حتى لا يميز الناظر أن من يراه أمامه رجل أو امرأة لاختل اختيار الإنسان لشريك حياته من الجنس الآخر، الذي يتوقف على انتباهه إلى مغايرته معه في الجنس، فكيف يختار الرجل من يلائمه من النساء وهو لا يعلم أن من يراه رجل أو امرأة، وكيف تختار المرأة رجلاً وهي لا تعلم جنس من تراه، ولأدنى إلى انحراف الميل إلى المماثل لهما بتوقع أنه من الجنس المغاير حتى يقضي في التعلق شوطاً بعيداً يصعب عليه التراجع عنه، أو من باب الحاجة الداخلية الماسة إلى اتجاه الميل إلى شخص معين، وحيث لا يميز الشخص من يراه أنه ذكر أو أنثى فهو يتجه إلى شخص ما يجد انجذاباً من غير تكرات بجنسه بعد تعذر تشخيصه.

(١) وليس مقتضى ذلك طبعاً تجويز التعري لهذه الغاية أو مقبولية سلوكيات الإغراء لدى الجنسين

بمشهد الآخر، فإن المقصود أصل معرفة الذكر من الأنثى وهو لا يتوقف على ذلك كما هو ظاهر.

فظهر بذلك أنّ تمايز الجنسين في مظهرهما أمر ضروري في النوع الإنساني بحسب المبادئ الفطرية والأخلاقية والصلاح العام، كما يمتازان في الحيوانات، ويقبح من الإنسان أن يظهر بمظهر حيادي أو بالمظهر المتعارف للجنس الآخر. ويتضمن قوانين الدول حتى المتقدمة صناعات - بما فيها الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي - إلى عهد قريب إلزامات بمغايرة ملابس الجنسين ولا سيما في المؤسسات الرسمية.

ولذلك فإنّ من الخطأ الفاحش إلغاء ضرورة التمييز بين الجنسين على أساس الرغبات الشخصية لبعض أفرادهما على أساس أنّ وجوه التمييز أعراف وتقاليد اجتماعية لا ملزم لها.

إنّ الخصائص النفسية والسلوكية على أقسام من حيث منشأها وليست كلها أعراف اجتماعية محضة

الناحية الثانية: أنّ من الخطأ دعوى أنّ ما عدا الخصائص النفسية والسلوكية المرتبطة بالذكورة والأنوثة كلها ناشئة من أعراف وتقاليد اجتماعية، نعم يمكن أن يدعى هذا الأمر في قسم من الأمور الفارقة فحسب.

توضيح ذلك: أنّ الخصائص النفسية والسلوكية للجنسين - غير الفوارق الجسدية - لا تخلو عن أحد أقسام:

الأول: خصائص نفسية وسلوكية ملائمة مع الخصائص الجسدية للجنسين: بعضها مشتركة مثل أصل الميل الغريزي فإنّ هذا ملائم مع اشتغال جسد الإنسان على أعصاب مطبوعة على الشعور الغريزي.

وبعضها مختلفة في الجنسين، ومنها:

١- ميل الذكـر إلى الأنثى وميل الأنثى إلى الذكـر، فإنه أيضاً يوافق تكامل الخصائص الجسدية المتفاوتة منها بشكل خاص ملحوظ، كما أنه يوافق الاستجابة الدماغية لكل من الجنسين تجاه الآخر في عامة المجتمعات وجمهور الناس باستثناء حالات شاذة.

٢- اختصاص المرأة بغريزة الأمومة، فإن ذلك يلائم وصفها الجسدي الذي يجعلها هو الحامل للطفل، والإشارات العصبية لدماغها بعد الولادة وغير ذلك. فهذه وأمثالها أمور لا يصح اعتبارها مما يكتسبه الإنسان من خلال النشأة والتربية الاجتماعية من منظور علم الأحياء، لأن الغرائز والسلوكيات والأدوار الملائمة مع الخصائص الجسدية تفسر الغايات المنظورة بتلك الخصائص بالمنظور هذا العلم.

الثاني: خصائص نفسية وسلوكية يختلف فيها الجنسان على وجه مطرد، بمعنى أنها مشهودة في عموم المجتمعات الإنسانية وفي عمق التاريخ المعهود، إلا أفراداً معدودة وشاذة.

ومن هذه الخصائص:

١- اتصاف الرجل بسرعة الاستجابة وجرأة الإقدام والمرأة ببطئها ومزيد من الحياء، ويتمثل ذلك جسدياً في استجابة الدماغ للمثيرات الغريزية وما تصدر منها من الإشارات العصبية والإفرازات الكيميائية والنشاطات الفيزيائية وذلك كله أمور جسدية.

٢- اتصاف المرأة بالعناية المميزة بالجمال وسلوكيات الإغراء.

وفي هذا القسم أيضاً يرجح أن تلك الخصائص ليست أموراً مكتسبة، بل هي تعبر عن برامج فطرية مودعة في داخل الإنسان بالنظر إلى أن من البعيد وفق حساب الاحتمالات أن تتفق المجتمعات على سلوكيات متفاوتة للجنسين من غير أن يكون هناك سبب داخلي، لأن عوامل التربية والتنشئة تختلف عادة مع هذا التنوع الزماني والمكاني والقومي.

ويجتمع هذا القسم مع سابقه أحياناً بمعنى أنه قد تكون الخصوصية السلوكية من جهة ملائمة مع الخصائص الجسدية، ومن جهة أخرى مطردة في المجتمع البشري بتنوعاته، فيكون ذلك دليلاً مؤكداً على نشأة تلك الخصوصية عن الفطرة الإنسانية.

الثالث: خصائص نفسية وسلوكية تختلف فيها المجتمعات والأقوام، مثل كيفية إغراء الجنس الآخر والتقرب إليه، وكيفية التستر وحفظ الخصوصية عنه، وكيفية تحقق التمايز بين الجنسين في المظهر والملبس.

وهذه الخصائص في بعض الحالات تعبر عن خصلة نفسية جامعة بينهما أو عن نوع من السلوك مشترك بينهما مثل الميل إلى الإغراء والإغراء بتقليل الملابس، ولكن تختلف في تفاصيل هذا السلوك.

وعليه يمكن اعتبار الخصلة النفسية أو أصل السلوك المشترك بين السلوكيات المتعددة أمراً فطرياً، وتكون التفاصيل هي الجانب المكتسب الذي يصح إسناده إلى الأعراف والتقاليد فحسب التي محل الاختلاف والتغيير.

على أن من الضروري الانتباه إلى أن بعض التفاصيل قد تكون أقرب إلى الفطرة من بعض، وأوفى بتحقيق الغاية المنظورة من إيداع تلك الخصلة في التكوين النفسي والتركيـب السلوكي في الإنسان، فبعض وجوه الستر مثلاً قد تكون أنسب بغايته الفطرية وحكمته التي ألهـم الإنسان بها والتربية والأجواء من صيانة الجنسين عن الإثارة اللاغية والضارة.

وهناك من الباحثين من يخلط بين الأعراف وبين غاياتها وما يعبر عنها، فإذا رأى أن العرف أمر غير ملزم لذاته فطرياً ظن أن ما يعبر عنه من معان كالحياء والإغراء ونحو ذلك أيضاً معانٍ غير فطرية.

وبهذا التفصيل اتضح أن من الخطأ أن نعتبر جميع الخصائص المضافة إلى الجنسين - غير الجسدية منها - هي وليد النشأة بحسب الأعراف والتقاليد السائدة.

ضرورة رعاية الأعراف والتقاليد المايـزة بين الجنسين وإن كانت أموراً لا

تقتضيها الفطرة لذاتها

الناحية الثالثة: أننا إذا تحدثنا عن الجوانب المتعلقة بالذكورة والأنوثة التي تختلف فيها الأعراف والتقاليد فإننا مع ذلك لا يصح أن نقول إن رعاية هذه الأعراف أمر غير ضروري، وإن الخروج الفردي عنها حسب الرغبة يلائم الاستقامة النفسية.

ويكفي في الانتباه إلى ذلك على سبيل الإجمال أن نلاحظ أن الحياة الإنسانية مليئة بالأدوار المختلفة بحسب الأشخاص والمقامات، يتعلق بعضها بالأقوال وبعضها بالمظاهر وبعضها بالملابس وبعضها بملامح الشخص فيها وبعضها بمكان الجلوس

إلى غير ذلك، فلو لاحظت مثلاً استقبال الرؤساء بعضهم لبعض وجدت أن هناك لياقات ملحوظة من هذه النواحي وغيرها فلا يصح مثلاً أن يفد الرئيس في المجلس الرسمي بثياب الرياضة أو السباحة أو نحو ذلك، ولو فعل ذلك كان ذلك هتكاً، كما أنه يدل على الاضطراب النفسي وقلة العقل، ولو تأملنا أحوالنا لوجدنا أننا نلاحظ العديد من اللياقات من النواحي المختلفة في البيت وفي الشارع وفي المجالس العامة وفي المحاضر الرسمية، وقد يختلف بحسب الأصناف والعلائق من الأزواج والأولاد والوالدين والمعاشرين في البيت والجيران والأصدقاء والزملاء والوجهاء وغيرهم.

إذاً الخروج عن المتعارف يعتبر حالة نفسية غير مستقيمة، وكثيراً ما يستدل على عدم اعتدال الشخص نفسياً بخروجه عن اللياقات والآداب العامة.

والسر الحقيقي في ذلك بالرغم من كون ما قضى به العرف أمراً مكتسباً لا فطرياً، هو أن الآداب وإن لم تكن لازمة لذاتها، ولكنها أصبحت لصيقة بأمر معين في العرف الاجتماعي وجرت عليه التربية العامة، فمن خالفها ممن نشأ في نفس البيئة التي ترعى فيها والمفروض به حينئذ أن يكون قد نشأ عليها فإنه ينشأ عادة عن خروجه عن الاستقامة النفسية التي تؤدي إلى سلوكيات اجتماعية مضطربة وغير ملائمة، ولو فرض له منظور سليم لكن يبقى أنه تنعقد للسلوكيات الشاذة دلالات اجتماعية مثل هتك الآخر وإهانته، أو الرغبة في الشهرة بطرق وضيعة مثل (خالف تعرف)، فيكون ذلك على حد من تكلم كلاماً يعطي معنى ما لكنه لم يقصد ذلك المعنى، فيكون ذلك اضطراباً في الفهم الاجتماعي والأداء.

وبذلك نعلم أنّ كون الأعراف والتقاليد العامة أموراً مكتسبة لا ينبغي أنّ التخلف عنها يعطي خروج من خالفها من الاستقامة في الإدراك والنفس والسلوك، لأنها ارتبطت في الذهن الاجتماعي الذي ينتمي إليه الشخص بحكم بيئته بلياقات فطرية مثل الاحترام والتقدير والانتظام والاستقامة وحسن الأداء وغير ذلك، فمن خالفها كان ذلك ضرباً من الخلل والاضطراب في الشخصية الاجتماعية.

وبعد الانتباه لهذه الفكرة العامة الميسرة نشير إلى أنّ من المعلوم أنّ هناك أعرافاً وتقاليد مختلفة بشأن الذكورة والأنوثة تعبر في المنظور العرفي عن معان نفسية ورغبات سلوكية ملائمة، وقد أصبحت تلك الأعراف لصيقة بهذه المعاني والرغبات فمن لم يراع تلك الأعراف وجد استجابة مبنية على العرف من مجتمعه لا محالة، فلا يصح لشخص ما أن يتخذ سلوكاً مغايراً لها على أساس عدم وجود ما يقتضي الإلزام والالتزام بها.

مثلاً إذا كان المتعارف أن يخرج الرجل إلى محفل ما بلباس موقر وليس بملابس رياضية فإنه إذا خرج إليه بملابس رياضية دل ذلك على أمرين:

١- إنه يقصد الإغراء بنفسه أو إظهار عضلاته أو استهتاره بمخالفة العرف أو إثبات شخصيته أو غير ذلك.

٢- إنه يعاني من اضطراب السلوك الاجتماعي ذي مناشئ إدراكية ونفسية، لأنه عبر عن مقصده على وجه غير ملائم تماماً حيث لا يؤدي إلى غرضه بتاتاً، بل يضر به من جوانب أخرى هي أولى بالرعاية من تلك المقاصد المنظورة.
وعلى المجمل فإنه يعتبر سلوكاً اجتماعياً سخيلاً.

هذا وليس المقصود بما ذكرنا تعميم القول في شأن رعاية الأعراف، فقد ينطلق الإنسان من مبدأ صحيح وداعٍ معقول وفي ذلك حديث لا يسع هذا الموضوع تفصيله.

ولكن الغرض أنّ من الخطأ أن يظن أنّ اتباع الذكر لسلوكيات الأنثى واتباع الأنثى لسلوكيات الذكر أمر سليم من منظور علم النفس والطب النفسي، بل يمثل ذلك ضرباً من الاضطراب السلوكي الاجتماعي وربما يتضمن مضامين غير لائقة من المنظور الأخلاقي.

وهكذا تبين مما ذكرنا أنه لا يمكن تبرير التحول الجنسي أخلاقياً لا في بعده الذاتي وهو الاعتقاد الواهم للإنسان عن جنسه على خلاف جسده، ولا في بعده السلوكي المحض بمعنى اختيار الشخص لسلوكيات المتعارفة للجنس الآخر.

تلخيص: فاتضح بمجموع ما ذكرنا أنّ هناك نحو استقباح لفعلة التحول الجنسي بحسب الارتكاز العقلاني العام والسلوكيات المترتبة عليها، وشيوع هذا الارتكاز رغم مساعي تخطيطه وإشاعته ومنافاته لحقوق الإنسان وحرية الشخصية يساعد وفق قواعد حساب الاحتمالات على اكتشاف منشأ واحد.

هذا آخر الكلام في البحث الرابع من هذا القسم الأوّل من البحث حول هوية الذكر والأنثى وفق الهدي الفطري والعلم والدين.

وبقي أبحاث ثلاثة نذكر عناوينها:

١٠٢.....تكامل الذكر والأنثى في الحياة

البحث الخامس: حول تطابق الهوية الجنسية للجنسين مع الخصائص الجسدية وفق الهدي الحكمي والصلاح الإنساني.

البحث السادس: في ذكر احتجاجات للاتجاه الحديث وبيان الخلل فيها.

البحث السابع: حول تطابق الهوية الجنسية مع الخصائص الجسدية في الدين.